جوانب من تاريخ فرع الزاوية الناصرية بالرباط في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين

(1926 — 1855)

عبد العزيز الخمليشي
كلية الآداب — الرباط

تقديـم

إذا تساءلنا، بادىء ذي بدء، عن تاريخ تأسيس الزاوية الناصرية الأم وكذا مؤسسها، فإن الجواب الذي نتوفر عليه إلى حدِّ الآن، هو ما ذكره مارسيل بودان (MARCEL BODIN)، في دراسته التي أنجزها حول زاوية تمكْروت سنة 1918، حيث أكد ما هو شائع ومعروف : أي أن الزاوية تأسست، أول ما تأسست، بتمكْروت، بوادي درعة، من قبل المرابط سيدي مَحمد بن ناصر الذي استمرت مشيخته على الزاوية ما بين سنتي 1035هـ — 1085هـ/1643 — 1674[1].

إلا أن هذا الجواب كان موضع شك من قبل السلطان سيدي محمد بن عبد الله (1757 — 1790)، مما جعله يكتب رسالة في الموضوع إلى كافة أشياخ درعة يوضح لهم فيها ما بلغه — بعد البحث والتقصي — في شأن أصل الزاوية. وهذا نصها : «خدامنا أشياخ درعة، الشيخ الزبير والشيخ محمد المزواري وغيرهما من أشياخ درعة وكافة أعيان أخماسها سلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد.

---

(1) Bodin, Marcel, *La zaouia de Tamegrout*, les archives berbères, Paris, 1918, Fascicule 3, pp 263-270 et 293.

وانظر أيضا :

Laroui, Abdallah, *Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain* (1830-1912), FM, Paris, 1977, p. 137.

فاعلموا أن الخبر الذي كان عندنا في الزاوية الناصرية هو أن أصلها والمنشىء لها هو سيدي مَحمد بن ناصر وأنه الذي اشترى أملاكها وحبسها. ثم إننا اجتمعنا مع الفقهاء السيد محمد بن العباس وغيره من فقهاء مراكش الذين لهم معرفة بالزاوية الناصرية، فذكروا لنا أن الزاوية هي لسيدي عبد الله بن الحسين لقباب قبل سيدي مَحمد بن ناصر، وذكروا أن الذي كان اشترى أملاك الزاوية وموضع الزاوية هو سيدي أحمد بن إبراهيم، فحبسها على شيخه سيدي عبد الله بن الحسين المذكور. وكان سيدي أحمد بن إبراهيم واقفا على الزاوية وناظرا عليها في حياة شيخه سيدي عبد الله المذكور وبعد وفاته. ولما توفي سيدي أحمد بن إبراهيم قام بأمر الزاوية وبأحباسها بعده سيدي مَحمد بن ناصر. فسيدي مَحمد بن ناصر كان واقفا على الزاوية فقط، فليست له ولا أنه المحبس لها، وإنما الزاوية المحبس لها ولأملاكها هو سيدي عبد الله بن الحسين فقط». بعد هذا التوضيح، تضيف الرسالة مباشرة : «وها نحن لما ذكروا لنا ذلك، وتحققنا منهم خرجنا من عهدة تلك الزاوية الناصرية وجعلنا عهدتها في رقبتكم فأنتم الذين تنظرون فيها وتتكلمون على مصالحها. فانظروا أنتم من يصلح للوقوف عليها والنظر في مصالحها من الذين تعرفون أنه لا يبذر أحباسها وأنه يقف في خدمتها واكتبوا له الولاية عليها ويشتغل في حينه بالتصرف فيها والوقوف عليها [...] الحاصل أمر الزاوية في رقبتكم وفي عهدتكم وأنا خارج من عهدتها لا أتكلم فيها أبدا بحول الله»(2).

ذلك كان جواب السلطان في شأن الزاوية الناصرية الأم. وهو جواب يتكون من شقين : الطعن، من جهة، في صحة الخبر الذي يقول بأن سيدي مَحمد بن ناصر هو منشىء الزاوية ومشتري أملاكها ومحبِّسها لحساب الزاوية، مع تقديم جواب جديد مُفاده أن المؤسس الحقيقي للزاوية هو سيدي عبد الله بن الحسين لقباب، ثم، من جهة ثانية، تحميل كافة أشياخ درعة وأعيانها مسؤولية اختيار من ينظر في مصالحها، وإعلانه عدم الخوض في أمورها مستقبلا.

بيد أنه إذا تساءلنا، بالمقابل، عن مؤسس فرع الزاوية بالرباط، فإن المؤسس

(2) نسخة من رسالة وجهها السلطان سيدي محمد بن عبد الله إلى أشياخ درعة وكافة أعيانها، وهي بدون تاريخ. انظر **كناش 12**، الخزانة الحسنية، ص. 27.

له هو سيدي أحمد بناصر(3). أما عن تاريخ التأسيس، فهذا ما لم نتمكن من تحديده، وإن كان يظهر، من إحدى الإشارات التي أوردها محمد الضعيف، أن هذا الفرع كان موجودا منذ منتصف القرن الثامن عشر(4).

ومهما يكن، فإن ما يهمنا من هذه المداخلة ــ المهداة إلى روح أستاذنا الفقيد المؤرخ جرمان عياش ــ هو تسليط بعض الأضواء على هذا الفرع من الزاوية الذي لايزال مجهولا بالمرة، وذلك بالاعتماد، أساسا، على نوع خاص من أنواع الوثائق الغميسة، وهي حوالة أحباس الزاوية الناصرية بالرباط، وتغطي فترة زمنية تمتد من سنة 1271هـ إلى 1344هـ/1855م ــ 1926م(5).

ومن المعلوم أن الحوالات الحبسية تعني الدفاتر أو الكنانيش التي تسجل بها أملاك الأحباس، ومستفاداتها، ونفقاتها ؛ إلا أنه بالنسبة لهذه الحوالة، فهي تضم، علاوة على هذه المعطيات، عددا من الرسوم والرسائل والظهائر، مما يمكننا من الوقوف على بعض العناصر الإضافية، سواء منها علاقة الزاوية الفرع بالأصل من ناحية، أو علاقة المخزن بكل من الفرع والأصل من ناحية ثانية.

وسنقتصر في هذه المداخلة على عنصر واحد فقط، وهو أملاك الزاوية.

أولا : أملاك الزاوية

1 ــ نوعها

بإلقاء نظرة أولى على قائمة أملاك الزاوية، كما يتضح من الجدول رقم 1(6)،

(3) هذا ما يتضح من رسم عدلي مؤرخ في متم قعدة 1329هـ/22 نونبر 1911م، حوالة أحباس الزاوية الناصرية بالرباط، ميكرو فيلم بالخزانة العامة بالرباط، رقم 156، ص. 141. وبخصوص فروع الزاوية بالمدن المغربية، أنظر مصدر الهامش 121 ؛ وأيضا الهامش رقم 122.

(4) الضعيف محمد، **تاريخ الضعيف**، تحقيق أحمد العماري، دار المأثورات، الرباط، 1986/1406، ص. 153.

(5) والمشار إليها في الهامش رقم 3. كما لا يفوتنا أن نشير إلى أنها تتكون من 240 صفحة. وفيما يخص السياق الخاص لهاته الحوالة، انظر الهامش رقم 123.

(6) سطرناه بالاعتماد على نفس الحوالة الحبسية.

نلاحظ، أول ما نلاحظ، أن الخاصية الأساسية لهذه الأملاك، على امتداد المدة المدروسة، أنها مرتبطة بالمباني دون غيرها من الأملاك الأخرى، وبخاصة الأملاك الزراعية. صحيح لقد ورد مرة، ضمن لائحة النفقات أن المقدم أحمد بنونة اشترى من فاضل الأحباس سنة 1302هـ/1884 ـــ 1885م، بإذن من النقيب الحاج محمد بن أبي بكر الناصري، جنانا من الحاج مَحمد الناصري(7)، لكن هذا الجنان لم يدخل قط ضمن أملاك أحباس الزاوية، ومعنى هذا أنه اشتري لحسابه، أي لحساب النقيب.

وقد بلغ عدد هذه المباني سنة 1271هـ/1855م ستة وخمسين مبنى، كانت منتشرة داخل أسوار المدينة، ما بين حي بوقرون ـــ وهو مقر الزاوية ـــ والسويقة. ونصيب الأسد منها تحتله الحوانيت : ستة وثلاثون حانوتا، بالإضافة إلى خمسة أنصاف من الحوانيت، وخمسة أثمان من حانوت واحدة، وربع حانوت، وطرازين، ومخزن واحد.

ومن حيث نوعها، فقد كانت تشمل جل الحرف : من خياطة ونساجة وجلد ونجارة وخرازة وصياغة وجزارة وحجامة وحانوت تبقالت وحانوت الخضرة وحانوت بيع الزرع (بالرحبة)... إلخ.

وفي المرتبة الثانية بعد الحوانيت، لكن بدرجات أقل، تأتي الدور ومشتقاتها : ثلاث دور، ونصف دار، وخمس «مصريات». والملاحظ، بخصوص هذه «المصريات»، أن بعضها كان قائما بذاته، أي مستقلا، في حين أن بعضها الآخر كان إما فوق دار، أو فوق حانوت. ومن ثم فهي لا تعدو أن تكون مجرد غرفة. لأجل هذا كان المكلفون بتسجيل أحباس الزاوية يخلطون أحيانا بين «المصرية» والغرفة، باعتبار أنهما أمر واحد. نقرأ، على سبيل المثال، في إحدى القوائم : «الغرفة قرب دار الحكموي»(8)، كما نقرأ في قائمة أخرى : «المصرية قرب دار الحكموي»(9)، وهذا ما يفسر الإشكال الذي قد يلاحظ في هذا الجدول بخصوص خانتي الغرف و«المصريات»، حيث تغيب الغرف عن الذكر ليحل محلها

(7) ص. 70، نفس المصدر.

(8) ص. 37.

(9) ص. 40.

جدول رقم 1 : نوع أملاك أحباس الزاوية الناصرية بالرباط ـــ مع مستفاداتها ونفقاتها والفاضل ـــ خلال القرن 19 وبداية القرن 20

المـــدة	الحوانيت	أنصاف حوانيت	خمسة أثمان	ربع حانوت	الخزائن	الطرازات	الدور	الدويرات	نصف دار	الغرف	المصريات	أرحى	مجموع الأملاك	مداخيل القبور	مجموع المداخيل	مجموع النفقات	الفاضل	ملاحظات
عن ثلاثة أشهر آخرها متم محرم 1272هـ/12 أكتوبر 1855م.	36	4	1	1	1	2	3		1		5	1	55	0	1354 مثقالا	721 مثقالا	633 مثقالا	يقرأ، على سبيل المثال، الفاضل هكذا : ثلاث وستون مثقالا وثلاث أواق.
عن أربعة أشهر آخرها متم جمادى 2 22/1279 دجنبر 1862م.	36	4		1		2	3		1		5	1	54	0	2746 مثقالا	1682 مثقالا	1064 مثقالا =	مائة وستة مثاقيل وأربع أواق.
عن سنة كاملة أولها رجب 1284 وآخرها متم جمادى 2 12/1285 أبريل 1869.	37	2	1	1		2	2	2	1	1	4	1	54	0	10965 مثقالا	6652 مثقالا	4296 مثقالا	خطأ في الفاضل الصحيح هو 4313 (أربعمائة وواحد وثلاثين مثقالا وثلاث أواق.
عن تسعة أشهر أولها محرم 1291 وآخرها متم رمضان من نفس السنة/13 غشت 1874.	37	3	1	1		2	3	2	0	1	4	1	55	0	10112 مثقالا	7316 مثقالا	2796 مثقالا =	مائتان وتسعة وسبعون مثقالا وست أواق.
عن سبعة عشر شهرا أولها بشعبان 1302هـ وآخرها متم حجة 29/1303 شتنبر 1886.	37	3	1	1		2	4	1	0	0	5	1	55	3900 مثقالا (عن قبرين)	44871 مثقالا	34132 مثقالا	10745 مثقالا	(انظر الجدول رقم 7 بخصوص التطور الذي عرفه أثمان القبور).
من تسعة عشر شهرا أولها جمادى 2 1324 وآخرها متم حجة 1325هـ/3 فبراير 1908.	40	2	1	1		2	5	2	0	0	5	1	59	98420 مثقالا (عن أحد عشر قبرا)	260860 مثقالا	275818 مثقالا		تمت تغطية النفقات التي تجاوزت المداخيل ـــ بفعل شراء نصف دار ـــ من وفر المدة السابقة.
عن أربعة وعشرين شهرا آخرها متم حجة 1332 بالنسبة للداخل/18 نونبر 1914 وعن ستة وعشرين شهرا آخرها متم صفر 1333 بالنسبة للخارج/ 16 يناير 1915م.	39	3	1	1	1	1	4	4	0	1	4	1	60	4381 ريالا (عن ثلاثة وعشرين قبرا)	7081 ريالا و16 قرشا	4356 ريالا و16 قرشا	2645 ريالا	
عن سبعة عشر شهرا أولها شوال 28/1340 مايو 1922 وآخرها متم صفر 1342هـ/11 أكتوبر 1923.	39	3	0	1	1	1	8	0	0	5	0	أروى	59	7980 فرنكا (عن خمسة قبور)	34122 فرنكا و75 سنتيما	32827 فرنكا و94 سنتيما	1294 فرنكا و81 سنتيما	تحولت الأرحى إلى أروى : انظر مصدر الهامش رقم 11.
عن أحد عشر شهرا آخرها متم شوال 1344هـ/ 12 مايو 1926.	40	3	0	1	1	1	8	0	0	7	0	أروى	62	1875 فرنكا عن أربعة قبور	21710 فرنكا	19723 فرنكا	1986 فرنكا	

«المصريات» أو العكس، في حين يبقى المجموع ثابتا (خمسة)، وذلك إلى حدود 1343هـ/25 ــ 1924م، إذ انضافت غرفتان[10] ليصبح المجموع سبع غرف.

وإلى كل هذه الأملاك يجب أن نضيف أرحى واحدة ــ كانت تقع بزنقة بوهلال ــ توقفت عن العمل سنة 1340هـ/22 ــ 1921م، وبتوقفها تحول المبنى إلى «أروى»أصبح يكتريه الفقيه الكاتب العباس الشرقي[11].

وهكذا نصل إلى عنصر التطورات التي عرفتها هذه الأملاك على امتداد إحدى وسبعين سنة (1855 ــ 1926). والملاحظة الأساسية التي يلزم تسجيلها في هذا الصدد، هي أن أملاك الزاوية لم تعرف أي تطور نوعي بل وحتى كميا : فمن خمسة وخمسين مبنى سنة 1855 ارتفع الرقم إلى إثنين وستين سنة 1926، وهي زيادة طفيفة على أي حال. وقعت بالدرجة الأولى في الدور : من ثلاثة إلى ثمانية. وهنا، أيضا، يجب إثارة الانتباه إلى نفس الظاهرة التي سبقت الإشارة إليها بخصوص «المصريات» والغرف. ويتعلق الأمر بالخلط القائم ــ من قبل المكلفين بالتسجيل ــ بين مصطلحي «الدويرة» و«الدار». لنلاحظ، في الأخير، غياب مصطلح «الدويرة» والاكتفاء، فقط، بمصطلح الدار.

وعموما، فإن التطورات التي وقعت في هذه الأملاك تمت، أساسا، إما عن طريق الشراء أو البناء[12]. كما يبدو من الضروري أن نشير، لإزالة بعض اللبس الذي قد يكتنف قراءة هذا الجدول (أي الجدول رقم 1)، إلى أن هذه الأملاك لم تكن برمتها في ملك الزاوية، بل إن بعضها كان مشتركا مع المخزن، وبعضها الآخر كان مشتركا مع أفراد.

فأما الذي كان مشتركا مع المخزن ــ حسب ما أفصحت عنه الحوالة ــ فيتعلق بالحانوت التي خمسة أثمانها $\left(\frac{5}{8}\right)$ في ملك الزاوية والباقي، أي ثلاثة أثمان $\left(\frac{3}{8}\right)$، في ملك المخزن. وقد وضع حد لهذه الحالة في نهاية سنة 1336هـ/غشت 1918، حيث كتب السلطان مولاي يوسف رسالة في الموضوع إلى ناظر أحباس الرباط،

---

(10) ص. 279. (وانظر الجدول رقم 2).

(11) ص. 213.

(12) انظر الجدولين رقم 2 و3. وقد سطرناهما بالاعتماد على نفس الحوالة.

مما ورد فيها : وبعد فقد أطلع علمنا الشريف وزير الأوقاف الطالب أحمد المجادي بما راج في قضية الحانوت التي خمسة أثمانها للزاوية الناصرية ثمة والباقي في شركة المخزن، ومنفعتها بيد اليهودي مسعود سمسار التجارة النجليزيَّة، وطلب المعاوضة(13) في أصل الخمسة أثمان المذكورة على مقتضى ظهيرنا الشريف المؤرخ بـ 7 رمضان 1334، وأن واجب الخمسة أثمان المذكورة [...] ينوب حبس الزاوية فيها على مقتضى ظهيرنا المذكور 1220 بسيطة. وعليه فلما لجانب أحباس الزاوية المذكورة من المصلحة بخروجها من الشركة واختصاصها بما يشترى لها بثمن المعاوضة المذكورة، نأمرك أن تعقد أنت وناظرها هذه المعاوضة مع طالبها بالقدر المذكور على الوجه المسطور، وأبق هذا القدر تحت يدك على وجه الأمانة إلى أن يشترى على يدكما ملك نفاع لجانب حبس الزاوية المشار إليها والسلام»(14).

وبالفعل، من خلال رسم شراء مؤرخ في آخر صفر 1338هـ/23 نونبر 1919، يتضح أن ثمن المدفوع في المعاوضة أعلاه (1220 بسيطة) قد اشتري به لحساب الزاوية «جميع جلسة الحانوت(15) المرسوم عليها عدد 43 بأبي قرون»، وذلك بثمن قدره 1330 بسيطة، وأن مقدم الزاوية — عبد الله بناني، هو الذي أكمل الفرق مما كان لديه من وفر مداخيل أملاك الزاوية(16).

(13) المعاوضة هي بيع عين الملك الحبسي بعين أخرى، وتعرف أيضا بالمناقلة. انظر : شلبي مصطفى، **أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية**، مطبعة دار التأليف، القاهرة، 1386/1967، ط 2، ص. 417 ؛ وبلمقدم رقية، **أوقاف مكناس في عهد مولاي إسماعيل**، دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، كلية الآداب بالرباط، 1411/1991، ج 1، ص. 173 — 174 ؛ وانظر أيضا رسالة مهمة في الموضوع (أي موضوع المعاوضة) أرسلها السلطان محمد بن عبد الرحمان إلى النائب محمد بركَاش بتاريخ 4 صفر 1279/فاتح غشت 1862، أوردها عبد الرحمان بن زيدان في : «**إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، المطبعة الوطنية، الرباط، 1934، ج 1، ص. 121.

(14) نسخة من رسالة وجهها السلطان يوسف بن الحسن إلى ناظر أحباس الرباط محمد ملين، بتاريخ فاتح قعدة 1336هـ/8 غشت 1918م، ص. 183، (من نفس الحوالة الحبسية).

(15) حول مصطلح الجلسة وكذا الجزاء والزينة، انظر : «بنعبد الله محمد، ناظر الوقف»، **مجلة دعوة الحق**، صفر 1408/شتنبر — أكتوبر 1987، العدد 267، ص. 58 — 79 ؛ وأيضا : بلمقدم رقية، **المرجع السابق**، ج 1، ص. 90 — 99.

(16) ص. 183 (الحوالة الحبسية).

جدول رقم 2 : أبنية الزاوية الناصرية بالرباط في القرن 19 وبداية القرن 20

الحوانيت	تاريخ البناء	تكلفة البناء	الدور	تاريخ البناء	تكلفة البناء
بناء الحانوتين والغرفتين فوقهما بأبي قرون.	1279هـ/1861م	431 مثقالا (ثلاثة وأربعون مثقالا وأوقية)	بناء دار الحمير المقابلة لباب الزاوية القاسمية.	1297هـ/1880م (وأعيد إصلاحها والزيادة فيها عدة مرات)	
بناء طراز قرب سيدي أبي العباس	1280هـ/ 1864-63م	788 مثقالا (ثمانية وسبعون مثقالا.وثمان أواق)	بناء أروى مقابل للزاوية	1289هـ/1872م	
			بناء دار قرب فرن الزناتي	1302هـ/1885-84م	
بناء الحانوت برأس زنقة الدك	1281هـ/1865م		بناء الدويرة المخرجة من الأروى	1319هـ/1901م	
بناء نصف حانوت بيلو	1284هـ/1867م		بناء غرفتين	1343هـ/1925-24م	

جدول رقم 3 : أشرية الزاوية الناصرية بالرباط في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين

الحــوانيت	تاريخ الشراء	ثمن الشراء	الـــدور	تاريخ الشراء	ثمن الشراء
شراء نصف الحانوت الثانية عن يسار الخارج من زنقة الدك بسماط الخرازين التي كانت شركة بين أفراد أسرة.	7 محرم 1284هـ/ 31 مايو 1867	98 ريالا	شراء نصف دار الشيخ عبد الرحمان	1284هـ/1867م	3980 مثقالا (ثلاثمائة وثمانية وتسعين مثقالا)
شراء زينة الحانوت الثالثة بالسوق التحتي والثانية عن يمين الخارج (في اعتمار الذمي شمويل بن سعيد)	4 جمادى 2 1304هـ/8 فبراير 1887	14 ريالا	شراء ربع الدار قرب فرن الزناتي	أوائل قعدة 1284هـ/ 24 فبراير 1868	60 ريالا
شراء جلسة حانوت من يمين المنعطف من الرحبة من السوق الفوقي في إطار الصلح مع الجيلالي بن محمد	1328هـ/1910	28560 مثقالا (ألفان وثمانمائة وستة وخمسين مثقالا)	شراء نصف الدار المتصلة بالزاوية	1325هـ/1907-1908م	123480 مثقالا (اثنا عشر ألف وثلاثمائة وثمانية وأربعين مثقالا)
استخــلاص جلسة حانوت الثالثة يسار الخارج من زنقة أبي الشكاوي من يد مشتريها ج. العربي قديرة على وجه السداد بعد الدعاوي مع ورثة بائعيها وكثرة التردد في شأنها لمجالس الأحكام	1332-31هـ/ 1914-12م	412 ريالا (بما في ذلك أجرة الواقف في الدعوى وقدرها 12 ريالا)	شراء نصف الآخر أعلاه	1328-1327هـ/ 1910-1909م	123200 مثقالا (اثنا عشر ألف وثلاثمائة وعشرين مثقالا)
شراء جميع جلسة الحانوت رقم 43 بأبي قرون عوضا عن خمسة أثمان الحانوت التي كانت مشتركة مع المخزن.	متم صفر 1338هـ/ 23 نونبر 1919	1330 بسيطة	شراء الدار المزيدة في الزاوية من قبل عبد السلام الزّندة مقابل قبر يدفن فيه بغير ثمن.	1334-33هـ/ 1916-15م	انظر الهامش رقم 26

وأما الذي كان مشتركا مع أفراد، فيرتبط بنصف دار واحدة، وربع حانوت واحدة، وبعض أنصاف الحوانيت. فبخصوص الأولى، أي نصف الدار، فقد كانت مشتركة مع المسمى الشيخ عبد الرحمان، وقد تمت تصفية هذه الشركة بشرائها منه بثمن قدره ثلاثمائة وثمانية وتسعون مثقالا، وذلك خلال النصف الأول من سنة 1284هـ/حوالي صيف 1867[17]، وهو تاريخ يذكرنا ببداية انتشار المجاعة بالرباط، وبغيرها من مدن المغرب وقراه[18]. وبخصوص ربع الحانوت، فقد ظلت على حالها، أي أن الزاوية تملك الربع $\left(\frac{1}{4}\right)$، والطرف الآخر يملك الثلاثة أرباع $\left(\frac{3}{4}\right)$ المتبقاة. وبالنسبة لأنصاف الحوانيت $\left(\frac{1}{2}\right)$ فقد عرفت جزرا خفيفا، وبقي مشتركا منها، إلى حدود 1926، ثلاثة.

وإلى هذا التوضيح يجب أن نضيف توضيحا ثانيا، مفاده أن هذه الأملاك بعضها كان تابعا برمته إلى أحباس الزاوية (وهي السائدة) وبعضها الآخر يندرج ضمن الأملاك ذات المنفعة الجزائية (انظر الجدولين رقم 4 و5).

إن السؤال الذي يطرح نفسه على هامش هذا التطور هو : هل التحبيس من قبل الأفراد لحساب الزاوية كان منعدما بالمرة ؟

بالمرة، قطعا لا. إلا أن حضوره، على امتداد كل الفترة المدروسة (1855 ــ 1926)، تمثل في ثلاث حالات. الحالة الأولى، تتضح من خلال شهادة عدلية مؤرخة في آخر صفر 22/1296 فبراير 1879، يشهد فيها نفر من الأفراد بمجلس القاضي والعدول «أن الدار المتهدمة الكائنة بقعر الزنيقة المقابلة لباب الزاوية القاسمية المعروفة لأولاد الحُمَيِّر بهذه الحضرة الرباطية ترجع حبسا على الزاوية الناصرية من الحضرة المذكورة بعد انقراض أولاد الحمير المذكورين»[19].

---

(17) ص. 39، نفس المصدر.

(18) حول هذه المجاعة انظر : البزاز محمد الأمين، **أوبئة ومجاعات المغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، أطروحة الدولة في التاريخ، كلية الآداب بالرباط، 1989 ــ 1990، ص. 353، وما قبلها وما بعدها.

(19) ص. 229 (الحوالة الحبسية).

يتعلق الأمر، إذن، بالتحبيس المسمى بالتعقيب[20]. ومما يثير الانتباه في هذه الحالة، أن انقراض ذرية أولاد الحمير ترافقت مع انتشار وباء التيفوئيذ (الحمى) الذي ضرب الرباط وغيرها من مناطق البلاد ابتداءً من محرم 1296هـ/يناير 1879م[21].

وهكذا، انطلاقا من هذه الشهادة العدلية، نفهم أن الدار التي بنتها الزاوية سنة 1297هـ/1880م[22] ــ والمشار إليها في الجدول رقم 2 ــ والمسماة بـ «دار الحمير»، هي، في الأصل، وقف للزاوية من قبل المكنى بـ «الحمير».

أما الحالة التحبيسية الثانية فقد جاءت نتيجة وصية تركها المسمى عبد الرحمان أحمد الرغاي الرباطي، قبل وفاته سنة 1329هـ/1911م. ذلك أنه كان قد أوصى «بإخراج ثلث متخلفه، فيخرج منه مائتا ريال يشترون له قبرا بزاوية الولي الأشهر سيدي أحمد بناصر ويجهز لقبره ويتصدق عليه بباقي المائتين، والباقي من الثلث بعد المائتين يعطى نصفه لجانب الزاوية المذكورة، والنصف الآخر للموجود من أولاد الأجل البركة سيدي بومهدي بن ولي الله تعالى سيدي علال العيساوي»[23].

وقد كان نصيب الزاوية من هذا النصف من الثلث ــ بعد إسقاط المائتين ريال المنصوص عليها أعلاه ــ ربع الدار «الرابعة عن يمين زنقة البير بجزاء الرباط»[24]. إلا أن اللافت في الأمر هو أن الزاوية باعت هذا الربع من الدار مباشرة، وقد تكلف بأمر البيع ــ كالعادة ــ مقدم الزاوية، وقبض فيه مائتين وخمسة وسبعين ريالا، أضافها إلى مستفادات الزاوية[25].

(20) حول مصطلح «التحبيس بالتعقيب»، انظر على سبيل المثال : بلمقدم رقية، **المرجع السابق**، ج 1، ص. 138 ــ 140.

(21) حول هذا الوباء، انظر : البزاز محمد الأمين، **المرجع السابق**، ج 2، ص. 448 وما بعدها.

(22) ص. 69 (الحوالة الحبسية).

(23) رسم عدلي مؤرخ في متم قعدة 1329هـ/22 نونبر 1911م، ص. 141 (من الحوالة الحبسية).

(24) **نفسه**، ونفس الصفحة، وتكميلا للفائدة نضيف أن الثلاثة أرباع الأخرى كانت من نصيب إحدى بنات الهالك.

(25) ص. 143، **نفس المصدر**.

أما الحالة التحبيسية الثالثة، فقد تمت بمقابل. والمقابل، كما أشير إلى ذلك في الحوالة، تَم وفق ما يلي : «وأما القبر الذي دفن فيه عبد السلام الرندة [15ـــ1916] فإنه تعاقد مع الناظر في أجرته على الوقوف في شراء الدار المزيدة في الزاوية بغير ثمن»(26).

يتعلق الأمر، في هذه الحالة، بما يمكن تسميته بمقايضة. مقايضة دار بقبر ؛ باعتبار أن الدفن في مقبرة الزاوية كان يتم بمقابل، ومقابل مرتفع، كما سنوضح ذلك فيما سيرد.

إذن، بندرة حالات التحبيس، وبقلة أبنية وأشرية الزاوية، مما كان يفضل لديها من مداخيل، ظلت أملاك الزاوية إلى حدود سنة 1926، قريبة من المستوى الذي كانت عليه سنة 1855.

لكن، حتى تكتمل الصورة، نتساءل : ما نصيب هذه الأملاك بالمقارنة مع أملاك زوايا وأضرحة الرباط ؟

انطلاقا من الجدول رقم 4، المتعلق بإحصاء الأملاك المبنية وغير المبنية المنتسبة برمتها إلى أحباس زوايا وأضرحة الرباط(27)، وذلك خلال سنة

(26) ص. 164، نفسه.

(27) عثرنا على هذه الوثيقة الإحصائية، وهي محررة بالفرنسية، ضمن المحافظ المسماة بـ «محافظ ـــ أو وثائق ـــ ميشوبيلير» (Michaux Bellaire)، بالخزانة العامة بالرباط. وهي مَحَافِظٌ غير مرقمة وغير مصنفة. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإن هذه الوثيقة لا تحمل أي تاريخ، كما لاتذكر اسم الوحدة النقدية. وقد أشكل علينا الأمر في البداية. لكن بعودتنا إلى تقرير المجلس الأعلى الحبسيّ المنعقد بالرباط ما بين 22 و25 شوال 11/1335 ـــ 14 غشت 1917 (وهو تقرير مطبوع من قبل وزارة عموم الأوقاف)، تبين لنا أن سلطات الحماية، بإشراف المقيم العام الجنرال ليوطي (Lyautey)، قامت مباشرة بعد توقيع عقد الحماية بإحصاء الأملاك الحبسية مرتين : المرة الأولى سنة 1331هـ/1913م، والمرة الثانية سنة 1333هـ/1915م. وهكذا بمقارنة المعلومات الواردة في الوثيقة الإحصائية (سواء منها الجدول رقم 4 أو الجدول رقم 5) بالمعلومات الواردة في هذا التقرير، تأكد لنا أن الإحصاء الوارد في كلا الجدولين يرتبط بسنة 1915، ومن ثم قمنا بإضافة التاريخ إلى الجدولين، كما عرفنا بالوحدة النقدية المتمثلة في «البسيطة». وبالاستعانة دائما بنفس التقرير، عربنا عنوان الجدول رقم 5 بـ : «الأملاك المبنية والتي لا بناء بها ذات المنفعة العرفية المتمثلة في الجزاء» كمقابل لـ : (Immeubles bâtis et non bâtis grevés de Ljza). كما يجب أن نشير إلى أننا تصرفنا في الوثيقة، حيث أعدنا بناءها من جديد، وفق معيار الأولوية من حيث عدد الأملاك.

جدول رقم 4 : إحصاء الأملاك المبنية وغير المبنية المنتسبة برمتها إلى أحباس زوايا وأضرحة الرباط سنة 1915.
(المداخيل بالبسيطة)

أسماء الزوايا والأضرحة	العـــدد		ثمن الرقبة	الكـراء السنـوي	
	المبنية	غير المبنية		القديم	الحالي
الزاوية التهامية	44	0	271830 00	14565 00	15615 00
الزاوية الناصرية	37	0	262500 00	7230 00	7572 00
الزاوية الرحمانية	31	0	205450 00	5713 75 (سنتيما)	7222 00
الزاوية القاسمية	25	0	169650 00	4840 98 (سنتيما)	5533 98 (سنتيما)
الزاوية المعطاوية	16		89500 00	1554 00	2319 00
		4	10730 00	0000 00	0000 00
الزاوية القادرية	16		45675 00	2124 00	1983 00
		1	400 00	0000 00	0000 00
الزاوية العيساوية	9	0	61680 00	960 00	2298 00
الزاوية المختارية	5	0	18000 00	1250 00	990 00
الزاوية الغازية	4	0	32500 00	1935 00	1440 00
الزاوية الحمدوشية	2	0	7645 00	285 00	465 00
الزاوية الدرقاوية	2		2600 00	210 00	210 00
ضريح سيدي مولاي المكي بن محمد	25	0	199750 00	3945 00	7380 00
ضريح سيدي محمد الضاوي	13	0	77000 00	1869 00	2256 00
ضريح سيدي الحسين بن سعيد	7		47500 00	2280 00	2280 00
		6	74000 00	170 00	170 00
ضريح مولاي المكي ابن عبد الواحد	4	0	38500 00	906 00	1200 00
ضريح لالا عائشة. عريانة	4	0	1575 00	690 00	690 00

(تابع)

أسماء الزوايا والأضرحة	العـــدد		ثمن الرقبة	الكراء السنوي	
	المبنية	غير المبنية		القديم	الحالي
ضريح سيدي علي العكاري	6	0	36750 00	1680 00	1614 00
سيدي أحمد التمسماني	4		31000 00	1500 00	
سيدي الحنشي	4		31000 00	1200 00	
سيدي الغازي	2		9000 00	285 00	
سيدي إدريس	1		3000 00	165 00	165 00
		3	25000 00	81 25 (سنتيما)	110 00
المجموع	275		1766411 00	551668 98 (سنتيما)	64719 98 (سنتيما)

جدول رقم 5 : إحصاء أملاك زوايا وأضرحة الرباط سنة 1915 (المداخيل بالبسيطة).
الأملاك المبنية وغير المبنية ذات المنفعة العرفية المتمثلة في الجزاء.

أسماء الزوايا والأضرحة	العـــدد		ثمن الرقبة	الكراء السنوي	
	المحقق بناؤها	غير المحقق بناؤها		الكراء القديم	الكراء الحالي
الزاوية الناصرية	21		180500 00	1966 20	8118 00
		3	15000 00	162 00	480 00
الزاوية القاسمية	14	0	93000 00	1329 00	5130 00
الزاوية الرحمانية	9		58000 00	573 00	3150 00
		5	38000 00	474 00	1440 00
الزاوية القادرية	5		30000 00	165 00	1470 00
		1	6000 00	240 00	360 00
الزاوية المعطاوية	2		9000 00	180 00	360 00
الزاوية المختارية	1		4500 00	30 00	204 00
ضريح سيدي محمد الضاوي	2		17500	210 00	900
المجمـوع	63		45175 00	5293 00	21612 00

1333هـ/1915م، نلاحظ أن نصيب الزاوية الناصرية من هذا النوع من الأملاك احتل المرتبة الثانية : سبعة وثلاثين ملكا (كلها مبنية)، مقابل أربعة وأربعين ملكا مبنيا في ملك الزاوية التهامية، أي بفارق سبعة أملاك ؛ وفي المرتبة الثالثة نجد الزاوية الرحمانية : واحدا وثلاثين ملكا.

وبانتقالنا إلى الجدول رقم 5، المتعلق بالأملاك المبنية وغير المبنية ذات المنفعة العرفية المتمثلة في الجزاء[28]، نلاحظ أن الزاوية الناصرية احتلت هذه المرة المرتبة الأولى دون منازع : واحد وعشرين ملكا مبنيا، وثلاثة أملاك غير محقق بناؤها ؛ وفي المرتبة الثانية تأتي الزاوية القاسمية، بأربعة عشر ملكا مبنيا. أما الزاوية التهامية فلم يكن لها أي نصيب من هذا النوع من الأملاك.

وهكذا، إذا قمنا بجمع هذه الأملاك، سواء منها المنتمية برمتها إلى أحباس الزوايا، أو ذات المنفعة الجزائية، فإننا نحصل على النتيجة التالية : واحد وستين ملكا في ملك الزاوية الناصرية[29] ؛ وأربعة وأربعين ملكا لحساب الزاوية التهامية ؛ وأربعة وأربعين ملكا لحساب الزاوية الرحمانية (بما في ذلك خمسة أملاك غير محقق بناؤها) ؛ وتسعة وثلاثين ملكا في ملك الزاوية القاسمية، ثم بعد ذلك تتدنى الأملاك، بدرجات متسعة.

أما بالنسبة لأملاك الأضرحة، فإن كان من اللازم التأكيد على أملاك ضريح ما، من غير منافس، فهو ضريح سيدي مولاي المكي بن محمد، حيث بلغت مجموع أملاكه ــ وكلها كانت مبنية ومنتمية برمتها إلى أحباسه ــ خمسة وعشرين ملكا، وما عداه من الأضرحة فأملاكها متواضعة، وإن بدرجات متفاوتة.

(28) ورد في تقرير المجلس الأعلى الحبسي، المشار إليه أعلاه، في سياق تقييمه لإحصاء 1331هـ/1913م : «وأما الجهة الغربية فإنها عند الإحصاء الواقع في عام 1331 لم يقع الفرق بين الأملاك المبنية والتي لا بناء بها من جهة، وبين الأملاك الكائنة تحت تصرف النظار والتي فيها المنفعة العرفية كالجزاء والاستئجار والمفتاح والجلسة والحلاوة من جهة أخرى». ومن ثم جاء الإحصاء الثاني، أي إحصاء 1333هـ/1915م، لتدارك هذا النقص.

(29) حسب ما سجلناه في الجدول رقم 1، بالاعتماد على الحوالة الحبسية، فإن مجموع أملاك الزاوية خلال سنة 1332هـ/1914 هو ستون ملكا، أي بفارق ملك واحد، مقارنة مع إحصاء 1915.

وقد كان من الطبيعي، نتيجة هذا التباين في عدد الأملاك، أن يكون ثمن رتبة مجموع أملاك الزاوية الناصرية محتلا الطليعة : أربعمائة ألف وثمان وخمسين بسيطة، وهو ما يعادل ــ دائما عن سنة 1915 ــ 25,28% من مجموع ثمن رتبة زوايا وأضرحة الرباط المشار إليها في الجدولين رقم 4 و5. ونفس هذا الدور الطلائعي سجلته أيضا مداخيلها الكرائية : 16170 بسيطة، أي بفارق 555 بسيطة مقارنة مع مداخيل الزاوية التهامية.

لنتابع التعريف بهذه الأملاك من زاوية أخرى، وهي شكل الاستغلال، وبعض خاصياته الأساسية.

2 ــ شكل الاستغلال وخاصياته

كانت أملاك الزاوية تستغل عبر ثلاث طرق : الكراء، أساسا، والتنافيذ، في مرتبة ثانوية، وثانوية جدا، هذا إضافة إلى بيع قبور مقبرة الزاوية.

أ) الكــراء

إن كل حوانيت الزاوية، وكذا جل الدور والغرف، كانت تستغل عن طريق الكراء. وخلافا للدور والغرف التي كانت تكرى فقط للمسلمين، فإن الحوانيت كانت تكرى، في نفس الآن، لكل من المسلمين واليهود.

ومن بين أسماء المسلمين التي ظلت تتكرر، على امتداد المدة التي تغطيها الحوالة، نجد، في الطليعة، عائلات رباطية شهيرة، مثل جزوليت وملين والزبدي وكراشكو وسباطة والسويسي ودينية وبريطل وبوجندار واكَديرة... إلخ. كما نجد أسماء عائلات فاسية كانت قد استقرت بالرباط، مثل بناني وجسوس والفاسي ؛ هذا فضلا عن حضور أسماء سوسية من مناطق مختلفة[30] من وقت لآخر.

أما بالنسبة لأسماء اليهود الذين ورد اسمهم في هذه الحوالة، فنخص منهم

(30) انظر عل سبيل المثال الصفحات التالية من الحوالة : 2 ــ 4 ــ 22 ــ 31 ــ 37 ــ 40 ــ 56 ــ 61 ــ 72 ــ 76 ــ 102 ــ 154 ــ 165 ــ 169 ــ 190 ــ 191 ــ 211.

بالذكر : الذمي بنهليل(31) ويشو(32) وشمويل بن سعيد(33) وشلومو بن دبيلة(34) ولوريدو(35) وهارون الدرعي وابن علول(36) ومسعود سمسار التجارة الإنجليزية(37)، علما بأن بعض الأسماء كان يشار إليها، أحيانا، بالمهنة دون تسمية : «ومن حانوت [...] باعتبار الذمي الصواغ [...] ومن حانوت باعتبار الذمي العطار»(38).

إن الملاحظة الأساسية التي تستحق التسجيل على هامش حضور هذه الأسماء اليهودية، هي أن يهود الرباط ــ شأنهم في ذلك شأن كل اليهود المغاربة ــ لم يكونوا منغلقين على أنفسهم بحيهم المعروف بـ «الملاح»، وإنما كانوا منفتحين في حياتهم المهنية على المسلمين، كما أن المسلمين، من جانبهم، بما في ذلك الفئات المحافظة ــ والزاوية هنا كنموذج ــ كانوا يتعاملون معهم دون تمييز أو عنصرية(39).

هذا من ناحية الأطراف المكترية، أما من ناحية المدة المنصوص عليها في رسم الكراء، فقد وقفنا، قبل سنة 1912، على حالة واحدة، هي التي أشارت إليها الحوالة، وتتعلق بإحدى الحوانيت التي اكتراها الذمي شلومو بن دبيلة ابتداء من شهر شعبان 1302هـ/أبريل 1885م، على يد القائد السويسي، وذلك عن مدة

---

(31) ص. 61.
(32) ص. 65.
(33) ص.ص. 72 ــ 75.
(34) ص. 72.
(35) ص.ص. 90 ــ 102 ــ 142.
(36) ص. 135.
(37) ص.ص. 183 ــ 185.
(38) ص. 37.
(39) هذه الفكرة، أي فكرة انغلاق يهود الرباط، كما نجدها في بعض الكتابات الأجنبية، نجدها كذلك في إحدى الدراسات التي أنجزت مؤخرا بالعربية عن أعيان الرباط. انظر : الفاسي عبد الإله، **أعيان مدينة الرباط في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين**، دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، كلية الآداب بالرباط، 87ــ1988، ج 1، ص. 61.

ستة أعوام، وحيث أدى تسبيقا عن أربعة أعوام(40). لكن، من خلال تتبعنا للوائح أسماء المكترين، لاحظنا أن كثيرا من الأسماء ظلت تتكرر لمدة طويلة، مما يفيد أن مدة الكراء لم تكن محددة، أو أنها كانت تجدد ـــ بواسطة السمسرة ـــ بعد انتهاء المدة المنصوص عليها في العقد.

ومهما يكن، فإنه مباشرة بعد فرض الحماية على البلاد صدر ظهير مؤرخ في 3 محرم 1332هـ/2 دجنبر 1913م، نص على منع تفويت أوقاف الزوايا والأضرحة أو كرائها لأجل طويل يزيد على عامين إلا بإذن وزارة الأوقاف، وذلك لما بلغها أن بعض نظار الزوايا والأضرحة يكرونها لأجل بعيد من غير علم الوزارة(41).

وفي الواقع، فإن هذا الظهير هو امتداد لظهير سابق، كان قد صدر بتاريخ 16 شعبان 1331هـ/21 يوليوز 1913م، والذي نص على أن أملاك الأحباس تكرى بالسمسرة بعد كل سنتين. إلا أن هذا الظهير، وكذا الظهير أعلاه، خلقا استياء عاما لدى أهل الحرف، ولأجل تداركه، أصدرت وزارة الأوقاف سنة 1334هـ/1916م مكاتيب في الموضوع إلى المراقبين والنظار تضمنت، من بين ما تضمنت : «أنه لما كانت الحوانيت المعدة لأصحاب الحرف المهمة كالحدادة والخرازة والصباغة وما شاكل ذلك هي بيد أناس ضعاف يحترفون بها وعددها محصور بعددهم، أمر مولانا دام علاه بأن لا تكرى الحوانيت المذكورة مؤقتا بالسمسرة المنصوص عليها بالظهير الشريف المؤرخ بـ 16 شعبان 1331هـ، بل تكرى للمحترفين بها بما قدرته لها لجنة الإحصاء، مادامو مجتمعين بأسواقهم، رأفة بهم وشفقة من حالهم»(42).

لكن، مما يجب أن يكون مفهوماً هو أن سومة الكراء بالنسبة للمستفيدين من كراء أملاك الزاوية لأجل طويل، قبل وقوع هذه التطورات المرتبطة بفترة الحماية،

(40) وقد ورد هذا المثال، في الحوالة، كما يلي : «... ومن الحانوت المتصلة بها فلم يدخل بها شيء لكون الذمي شلومو بن دبيلة كان اكتراها من القائد لمدة من ستة أعوام من شعبان 1302 وعجل الواجب أربعة أعوام حسب ما برسم المقدم المذكور»، ص. 72.

(41) تقرير المجلس الأعلى الحبسي المشار إليه في الهامش 27، ص 31.

(42) نفسه، ص. 34.

لم تكن قارة ؛ بل كانت تعرف زيادات متتالية منذ سنة 1855. وإذا اكتفينا بمثال الزيادات التي وقعت في سومة كراء الأرحى ــ قبل أن تتحول إلى «أروى» ــ كما يتضح من الجدول رقم 6[43]، فإننا نلاحظ ما يلي :

جدول رقم 6 : تطور سومة كراء أرحي الزاوية الناصرية بالرباط في القرن 19 وبداية القرن 20.

السنوات	الكراء الشهري
1272هـ/56 ــ 1855م	20 : مثقالان.
1279هـ/63 ــ 1862م	17 : مثقال وسبع أواق.
1281هـ/65 ــ 1864م	25 : مثقالان وخمس أواق.
1283هـ/67 ــ 1866م	35 : ثلاثة مثاقيل وخمس أواق.
1291هـ/75 ــ 1874م	60 : ستة مثاقيل.
1303هـ/86 ــ 1885م	125 : اثنا عشر مثقالا وخمس أواق.
1325هـ/08 ــ 1907م	311 : واحد وثلاثون مثقالا وأوقية.
1332هـ/14 ــ 1913م	136 : مائة وستة وثلاثون قرشا.
1334هـ/16 ــ 1915م	180 : مائة وثمانون قرشا.

باستثناء الإنخفاض الجزئي الذي وقع سنة 1279هـ/62 ــ 1863م، والذي يعد حالة استثنائية على أي حال، فإن السومة الكرائية تضاعفت ثلاث مرات خلال عشرين سنة : من مثقالين في الشهر سنة 1855 إلى ستة مثاقيل سنة 1875. ثم بعد ذلك تزايدت وتيرة الارتفاع بشكل تدريجي حتى إذا وصلنا إلى سنة 1907 نجد أن السومة وصلت إلى واحد وثلاثين مثقالاً وأوقية للشهر، بمعنى أنه في ظرف نصف قرن (1856 ــ 1907) تضاعفت السومة حوالي ست عشر مرة. ومباشرة بعد الحماية، وفي ظرف سنتين فقط (1913 ــ 1915)

(43) سطرناه بالاعتماد على نفس الحوالة الحبسية. وفيما يخص الوحدة النقدية نشير إلى أن المثقال، كعملة حسابية مغربية، كان يتكون من 10 أواق، وفي كل أوقية 4 موزونات، وفي كل موزونة 24 فلسا. وكما هو معلوم فإن الصفر الأخير في العمليات الحسابية بالمثاقيل لا يقرأ. وهكذا، لأجل التعريف بعملية قراءة الأرقام بحساب المثقال، قمنا بكتابتها بالأحرف. أما القرش فقد أطلق في فترة الحماية على قطعة 25 سنتيما المثقوبة.

بلغت نسبة الزيادة 32,35%، باعتبار أن أملاك الأحباس، كما أوضحنا قبل قليل، كانت تكرى بالسمسرة بعد كل سنتين.

وفي الواقع، فإن أسباب هذه الزيادة ــ أو الزيادات ــ تجد تفسيرها ضمن وقائع الأزمة الاقتصادية الشاملة التي عرفها المغرب خلال القرن الماضي وبداية هذا القرن، والتي تحدث المؤرخ الناصري عن وجهين من وجوهها : الوجه النقدي المتمثل في ارتفاع السكة، والوجه الاقتصادي المتجسد في ارتفاع الأسعار(43مكرر).

وفي هذا السياق نفهم لماذا كان سلاطين المغرب يلحون في رسائلهم الموجهة إلى المسؤولين المخزنيين على ضرورة الزيادة في أكرية الأملاك الحبسية (وكذا أكرية الأملاك المخزنية). نقرأ في رسالة بعثها السلطان محمد بن عبد الرحمان إلى نائبه محمد بركّاش : «... فإنا كنا أمرنا خديمنا القائد الطيب بن هيمة بأن يكون عمله في أملاك الأحباس أن تسمسر كل سنة حتى تقف على آخر زائد لكون كل من بيده محل منها يحب أن يتقاعد عليه ويملكه ولا يزيد في كرائه [...] وأنت لابد تكلم مع نواب الأحباس في ذلك ليكتبوا لخلائفهم بالإذعان للحق [...] فإن أملاك الأحباس لا ينبغي أن تبخس ويتصرف فيها بغير حق، والمحبس قصد بما حبسه انتفاع المسلمين بمستفاده، وصرفه في مهامهم الدينية»(44).

ونقرأ في رسالة ثانية وجهها السلطان مولاي الحسن إلى وصيفه القائد حم بن الجيلاني : «فقد بلغ لعلمنا الشريف ما استحال عليه أمر الرباع من الضياع وضعف الخراج بالاستيلاء عليها بما كانت عليه من الأكرية قبل ارتفاع السكة وعلو الرواج حتى أفضى ذلك إلى تعطيل جل الوظائف الدينية والرواتب العلمية [...] كما أن الأصول والرباع تداعى جلها للسقوط، وآلت إلى الضياع. ومن المعلوم أنه من مستفاد البعض يتلافى البعض ويتدارك الإصلاح، فالزيادة في الأكرية طبق السكة متعين إذ بذلك تبقى الأحباس محفوظة منتفعا بها على الدوام وتصير

(43مكرر) الناصري، أحمد بن خالد، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، دار الكتاب، الدار البيضاء 1956، ج. 9، ص.ص. 54 — 207 — 208.

(44) بتاريخ 3 جمادى الأولى 29/1290 يونيو 1973، أوردها :

Nehlil Mohamed, *Lettres chérifiennes,* Paris, 1915, Planche XXXII

المناصب الدينية مستمرة غير معطل بها القيام [...] وعليه فليزد سائر النظار في أكرية الرباع والعقار بحسب ما يقتضيه الحال من جهة ارتفاع السكة [...] وليزد ناظر الأحباس لأهل الوظائف بقدر ما زيد في أكرية الرباع لتنضبط الوظائف الدينية ولا يبقى عذر على تعطليها»(45).

ولما كتب ناظر الأحباس الكبرى بالرباط، المكي والزهراء، رسالة إلى السلطان مولاي عبد العزيز يلتمس منه فيها الزيادة في الرواتب الشهرية للأئمة والمؤذنين والحزابين، «لقلة ما يقبضون في الوقت»(46)، استفسر السلطان حول حقيقة الأمر، فجاءه الجواب التالي : «إنما كان صدر الأمر الشريف بالزيادة في أكرية أملاك الحبس لأجل الزيادة في رواتب الموظفين بالمساجد إعانة لهم، وقد وقعت الزيادة في الأكرية وبقيت الرواتب على حالها»(47).

تلك بعض الأمثلة عن وقائع الأزمة الاقتصادية، وما رافقها من تدهور لمصالح الأحباس وكذا لأجور القيمين بأمورها، والتي كانت وراء الزيادة المستمرة في أكرية الأملاك الحبسية. وكما هو معلوم، فإن الزيادة في أكرية هذه الأملاك لم تكن تحظى بقبول المحميين، كما يتضح من إحدى الرسائل المدرجة أعلاه(48). كما أن الحوالة أشارت بدورها إلى حالة من هذه الحالات، خلال سنة 1303هـ/85-1886م، وتتعلق بالذمي شمويل بن سعيد الذي أدى واجب الكراء عن الحانوت التي كان يكتريها (قرب الغنانيط) بالسومة القديمة، «وامتنع من أداء الباقي [أي الزيادة] وتعصب لكونه حماية»(49).

وهناك مثال ثان، لكنه يندرج ضمن سياق مخالف. ويتعلق برفض المسمى بوبكر جسوس، المكتري لإحدى حوانيت الزاوية، سنة 1335هـ/16-1917م، قبول التقويم الذي حددته اللجنة المكلفة بمسألة الحوانيت التي تكرى لأهل

(45) بتاريخ جمادى الثانية 1303هـ/مارس 1886. أوردها عبد الرحمان بن زيدان، **المرجع السابق**، ج 5، ص.ص. 115 — 116.

(46) بتاريخ 19 ذي القعدة 10/1318 مارس 1901، خ.ح، محفظة $\frac{407}{2}$.

(47) **نفس المصدر أعلاه**. وقد ورد هذا الجواب على ظهر الرسالة.

(48) مصدر الهامش 44.

(49) ص. 73 (الحوالة الحبسية).

الحرف[50]. وقد علق المكلف بالقبض على هذه الحالة : «وقد كتب بذلك لجانب المخزن، وما يؤمر به يقبض منه ويعمر بالحوالة إن شاء الله»[51].

إلا أن الحوالة زودتنا، من جهة أخرى، بحالات عديدة عن بعض المشاكل التي كانت تحول، أحيانا، دون تمكن قابض الزاوية من استيفاء الكراء من المكترين، والتي يمكن تصنيفها إلى ما يلي :

— الغياب عن محل السكنى، بسبب سفر المكتري، أو المكترين. وفي هذه الحالة كان القابض يسجل ما تخلد بذمتهم في انتظار عودتهم من سفرهم[52].

— الإفلاس التجاري، كما وقع، على سبيل المثال، للتاجرين اليهوديين هارون الدرعي وابن علول. وقد بلغ مجموع ما أسقط عنهما 9227 مثقالا، واكتفيا بأداء 17195 مثقال، وذلك عن مدة ثمانية وثلاثين شهرا، آخرها متم صفر 1329هـ/فاتح مارس 1911[53]، وبذلك تكون نسبة ما أسقط عنهما من واجب الكراء : 34,92%.

— الوفاة في حالة من الفقر المدقع، وهؤلاء كانوا يكترون إما «مصرية»، أي غرفة، أو دويرة. وقد لوحظ أن المبالغ التي أسقطها القابض عن مثل هذه الحالات لا تتجاوز شهرا واحدا في الغالب، بمعنى أن الهالكين كانوا يؤدون واجب الكراء الشهري بانتظام[54].

— العجز عن الأداء، بسبب الفاقة. وهذه الظاهرة برزت مع مطلع القرن العشرين وتفاقمت بعد توقيع عقد الحماية. وقد ارتبطت، أول ما ارتبطت، بالمكترين للدور، بخاصة منهم بعض الأشخاص المنتمين إلى أسرة نقيب الزاوية، مثل بنت سيدي محمد بن الحسن الناصري ويوسف بن الحسين الناصري واليمني

---

(50) حول سياق هذا الرفض انظر ما سبق ذكره بمصدر الإحالة 42.

(51) ص. 151.

(52) ص. 35 — 42.

(53) ص. 135.

(54) ص.ص. 72 — 129 — 135.

ابن سعيد الناصري[55].

فعلى سبيل المثال، كان قد تخلف بذمة الثاني إلى حدود متمٍّ صفر 1342هـ/11 أكتوبر 1923، 1157 فرنكا و50 سنتيما[56]، وبذمة الثاني، وفي نفس التاريخ، 1635 فرنكا[57].

ثم ابتداء من سنة 1340هـ/1921م، وإلى آخر الحوالة (1344هـ/1926م)، أصبحت هذه الظاهرة، أي ظاهرة العجز عن أداء الكراء الشهري بانتظام، هي القاعدة، و لم تعد مقتصرة على مكتري الدور، بل انتقلت عدواها إلى جل مكتري الحوانيت. وقد كان من بين نتائج هذا العجز عن الأداء بانتظام أن وقع تطور جديد في تسجيل مستفادات الزاوية، يتمثل في تخصيص عمودين لكل مكتر : الأول يتعلق بـ «المقبوض»، والثاني بـ «الباقي في الذمم المرجو قبضه»[58]. وقد علق المكلف بالتسجيل على هذه الظاهرة بقوله : «وذلك من أجل شدة الوقت مع ما تجلى في الوقت من كثرة الكساد وقلة الحركة نطلب الله أن يثير ريح الأسباب»[59].

إن الفاقة والغلاء، خاصة مع بداية هذا القرن، كانا أيضا سببا في بروز ظاهرة أزمة السكن بالرباط. ومن علامات ذلك كراء دار واحدة بين أسرتين لا توجد بينهما أي علاقة أسروية[60].

ومن علامات ذلك أيضا كثرة الرسائل الموجهة إلى السلاطين، بخاصة من قبل الأشراف والعلماء والفقهاء، والتي يدور موضوعها حول تنفيذ دار من دور الأحباس أو دور المخزن، للتخلص من «هم أداء الكراء» ـــ على حد تعبير رسائل المعنيين بالأمر. وقد كانت التنافيذ هي الشكل الثاني من أشكال استغلال بعض أملاك الزاوية، وإن كان هذا الشكل محدودا في دار واحدة، لا أقل ولا أكثر.

(55) ص.ص. 123 ـ 129 ـ 154 ـ 169 ـ 211.

(56) ص. 211.

(57) **نفس الصفحة.**

(58) **نفسها.**

(59) **نفسها.**

(60) ص.ص. 154 ـ 169 ـ 211.

ب) التنافيذ

في جوابه على الاستفسار الموجه له من قبل السلطان مولاي الحسن، سنة 1305هـ/1888م، والذي كان يدور حول سبب امتناعه عن تنفيذ دار من دور المخزن أو الأحباس للضريرة الطالبة السيدة آمنة بنت السيد المكي الإدريسي، كما أمر بذلك من قبل، كتب قائد الرباط محمد السويسي قائلا : «فليكن في كريم علم مولانا أن جميع دور الجانب العالي بالله ودور الأحباس كلها منفذة بالظهائر الشريفة و لم نجد لها محلا، وإن اقتضى نظر مولانا الشريف ينعم عليها بقيمة كراء دويرة تقبضه من الأحباس الكبرى في كل شهر فهي أهل له وإلا فالنظر لسيادة مولانا»(61).

تلك كانت وضعية دور الأملاك المخزنية والحبسية بالرباط منذ مطلع سنة 1888. وفيما يتعلق بدور الزاوية، فقد كانت، إلى حدود هذا التاريخ، كلها مكتراة. وأول دار أضحت شاغرة هي الدار المسماة بـ «دار الحُميِّر» — التي سبقت الإشارة إليها آنفا(62) — وذلك في مطلع سنة 1313هـ/1895م. ويبدو أن أعناقا كثيرة اشرأبت إلى الاستئثار بها، خاصة إثر الترميمات التي شهدتها(63). وقد كانت في نهاية المطاف من نصيب أحد أقرباء نقيب الزاوية، وهو المرابط الحسين بن ناصر الناصري، الذي تمكن من الحصول على ظهير عزيزي ينص على تنفيذ الدار له «من غير كراء»(64). وقد ظل مقيما فيها إلى آخر سنة 1323هـ/فبراير 1906م، حيث خرج منها دون أن نتمكن من معرفة أسباب ذلك(65). ومع مطلع سنة 1324هـ/مارس 1906، بادر مقدم الزاوية — عبد الله بناني — إلى كرائها من جديد(66). إلا أن كراءها لم يطل ؛ إذ مع بداية

(61) رسالة من القائد محمد السويسي إلى السلطان مولاي الحسن بتاريخ 10 ربيع الثاني 5/1305 يناير 1888، خ.ح، محفظة 117.

(62) انظر مصدر الهامش رقم 19.

(63) ص. 95 (الحوالة الحبسية).

(64) بتاريخ 10 ربيع الثاني 3/1313 شتنبر 1895، انظر نصه بصفحة 97 من الحوالة الحبسية.

(65) **نفس المصدر**، ص. 128. (ومن المحتمل أن يكون ذلك مرتبطا بوفاته أو أنها لم تكن صالحة له).

(66) **نفس الصفحة**.

رجب 1325هـ/غشت 1907م، ورد في أحد أسطر لائحة المستفادات أنها «فرّغت للمخزن»(67). لأي هدف ؟ لا ندري. لكن مع بداية سنة 1326هـ/فبراير 1908م، تم كراؤها من جديد(68)، وظلت على هذا الحال إلى شهر شعبان 1330هـ/يوليوز 1912م.

ذلك أنه ابتداء من هذا التاريخ، نفذت مرة ثانية للمرابط اليمني بن سعيد الناصري ولأولاده من بعده. وكالعادة، أصدر السلطان مولاي يوسف ظهيرا في الموضوع، حتى يكون حجة في يد المعني بالأمر، هذا نصه : «نفذنا بحول الله وقوته لماسِكه المرابط السيد اليمني بن سعيد الناصري ولأولاده من بعده الانتفاع بسكنى الدار التي لجانب أحباس الزاوية الناصرية بالرباط التي كانت بيد المرابط السيد الحسين الناصري رحمه الله المعروفة بدار حميرة من غير كراء يلزمه فيها تنفيذا تاما شاملا عاما، نأمر ناظر الأحباس المذكورة أن يمكنه من التصرف فيها على وجه الانتفاع كما نأمر العامل بشد العضد له والسلام»(69).

يتضح، إذن، أن هذا الامتياز كان مقتصرا فقط على الأفراد المنتسبين لأسرة نقيب الزاوية. ومع ذلك يجب أن نضيف بأن هذا الامتياز الذي حظي به هذا المرابط (اليمني بن سعيد) لم يعمر طويلا. فقد ورد في أحد أسطر الحوالة أنه تخلف بذمته من واجب كراء الدار التي يعتمرها إلى حدود متم رمضان 1340هـ/27 ماي 1922م، 785 بسيطة(70). ثم زيد عليه، عن واجب سبعة عشر شهرا آخرها متم صفر 1342هـ/11 أكتوبر 1923، 850 بسيطة(71). فما سر هذا «الانقلاب» الذي وقع في حق صاحب هذا الامتياز ؟

نقرأ في إحدى قوائم الحوالة المخصصة لمصاريف الزاوية، عن مدة ستة عشر شهرا أولها قعدة 19/1335 غشت 1917م وآخرها متم صفر 1337هـ/4 دجنبر 1918م، نقرأ ما يلي : «وما خرج في الصائر على بناء ما أمر مولانا دام

(67) ص. 131.

(68) ص. 135.

(69) بتاريخ 15 شعبان 30/1330 يوليوز 1912، ص. 140.

(70) ص. 211.

(71) نفس الصفحة.

علاه ببنائه في الدار المعتمر بها سيدي اليمني بن سعيد بأبي قرون [وهي دار الحمير] والصادر بذلك أمره الشريف، بواسطة وزير عموم الأوقاف لناظر الأحباس الكبرى، وقدره : 4963 بسيطة»[72].

نستنتج من هذه الجملة ــ من بين ما نستنتج ــ أن الدار التي كانت نفذت للمرابط اليمني وقع في شأنها إضافات كبيرة، أو قل تغييرا جذريا، بدليل مبلغ الصائر المرتفع. ولأخذ فكرة ــ ولو من باب الاستطراد ــ عن هذا المبلغ، نشير إلى أنه شكل 40,76% من مجموع مداخيل الزاوية، خلال المدة المذكورة أعلاه (أي ستة عشر شهرا)، والتي بلغت 12176 بسيطة[73]. ومن ثم يجوز أن نفترض بأن هذا البناء الجديد الذي وقع في هذه الدار ترتب عليه إلزام قاطنها أداء وجيبة شهرية حددت بخمسين بسيطة، كتعويض عن المصاريف التي صرفت عليها. إلا أن المرابط كان عاجزا عن الأداء، بسبب الفاقة. فمن أين له بالأداء وهو يسترزق من التنافيذ النقدية التي يتقاضاها من مداخيل الزاوية ؟ (كما سنوضح ذلك فيما سيرد).

تلك هي بعض حكاية الدار المنفذة. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن الزاوية كانت تستغل بعض المباني لأغراضها الشخصية، دون كراء بطبيعة الحال. ويتعلق الأمر بدار الضيافة وخزينين و«أروى»، والجميع كان ملتصقا بالزاوية.

من بين الأملاك التي كانت تتوفر عليها الزاوية، علاوة على كل ما ذكر، المقبرة ؛ حيث كانت تبيع قبورها لخاصة الناس. وهنا نصل إلى الشكل الثالث والأخير من أشكال استغلال الزاوية لأحد أملاكها.

ج) بيع قبور المقبرة

إن أول إشارة وردت في الحوالة تفيد أن الزاوية أصبحت تتوفر على مدخول إضافي مترتب عن بيع القبور، تعود إلى سنة 1281هـ/1865م. وكان أول من دشن عملية شراء قبر يدفن فيه بالزاوية هو الحاج محمد فرج. هذا ما يفيده رسم

(72) ص. 181.

(73) ص. 180. ونشير إلى أن هذا المبلغ لا يتضمن مداخيل القبور التي بلغت، خلال نفس المدة، 8465 بسيطة (وذلك عن ستة قبور).

عدلي مؤرخ في متم شعبان 1281هـ/27 يناير 1865 : «... أشهد الطالب المؤذن السيد محمد بنونة ـــ وهو مقدم الزاوية ـــ أن تحت يده عشرين ريالا ثمن القبر الذي دفن فيه الحاج محمد فرج بالزاوية»(74).

إلا أن المتأمل في هذا الرسم يصاب بحيرة : فهل يتعلق الأمر بقبر يقع في المقبرة المجاورة للزاوية أم بقبر يقع داخل الزاوية نفسها ؟ وهذه الحيرة تفرض نفسها كذلك بقراءتنا لرسم عدلي ثان مؤرخ في آخر رجب 8/1283 دجنبر 1866م، يدور حول دفن المرابط محمد بن إسحاق بالزاوية، وهو الشخص الثاني الذي دفن بالزاوية بعد محمد فرج. ورد في الرسم : «أشهد المقدم عبد القادر ملين أنه حاز من الطالب الحاج محمد بن الفقيه السيد عبد الله اكْديرة عشرين ريالا لدفن المرابط السيد محمد بن سيدي إسحاق بالزاوية الناصرية بالرباط»(75).

مهما يكن الجواب، فدفن بعض الموتى ـــ من ذوي الامتياز ـــ داخل الزاوية كان أمرا قائما، واستمر إلى تاريخ لاحق. فعلى سبيل المثال، لما توفيت السيدة آمنة بنت الحاج محمد فرج، المومأ إليه أعلاه، سنة 1308هـ/90-1891م، أشار مسجل الحوالة بوضوح إلى أنها «دفنت بقبر داخل الزاوية بثمن قدره ثلاثون ريالا»(76).

هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية إذا كانت ظاهرة شراء القبور على قيد الحياة، وتركها فارغة، في انتظار وصول الأجل(77)، أمرا عاديا، فإن الأمر غير العادي، الذي أثار انتباهنا، هو أن يدفن أحدهم في قبر بنبح صومعة الزاوية، وهذا ما وقع بالضبط مع الفقيه العدل محمد بن الكَنْاوي المتوفي سنة 1308هـ/90-1891م، والذي أدى، مقابل هذا القبر، خمسة عشر ريالا(78)، وهو ما يعادل نصف ثمن قبر بنت الحاج محمد فرج، المتوفاة في نفس السنة.

(74) ص. 28.

(75) ص. 34.

(76) ص. 85.

(77) ص.ص. 121 ـــ 128 ـــ 143.

(78) ص. 85. وفي بطاقة موجزة عن حياة وثقافة ووظائف هذا الفقيه أشار المرحوم عبد الله الجراري إلى أن أحمد بن محمد الكَنْاوي توفي «في أوائل هذه المائة ـــ القرن الرابع عشر =

أما بخصوص الأثمنة التي كانت تباع بها هذه القبور، فالملاحظ، كما يتضح من الجدول رقم 7[79]، أنها كانت منذ الانطلاقة مرتفعة، بل ومرتفعة جدا من جهة، ومن جهة ثانية عرفت ارتفاعا «صاروخيا»، تجاوز بكثير ــ بما لا يدع مجالا لأي مقارنة ــ الارتفاع الذي عرفته أكرية أملاك الزاوية[80]، وهذا ما يفسر ذلك الموقع المتميز الذي كانت تحتله مداخيلها ــ بالرغم من قلة عددها ــ مقارنة مع مداخيل بقية أملاك الزاوية ــ كما يتضح من الجدول رقم 8[81]. ولنفس السبب أيضا يمكن تفسير قلة الموتى المدفونين بمقبرة الزاوية[82].

لاعجب، والحالة هاته، إن وجدنا أسماء الأسر المدفونة في مقبرة الزاوية تشكل نخبة المجتمع الرباطي، نساء ورجالا. ومن بين الأسماء التي كانت تتكرر باستمرار، نخص بالذكر : أسرة فرج وجسوس وبناني والسويسي وبركّاش والتازي وملين والزهرا وبوجندار والرغاي وبلفريج وجوريو وبربيش وجزوليت والبطاوري والقباج وغنام ودينية والعوفير... إلخ[83].

خلاصة القول، إن مقبرة الزاوية إن كانت، دون منازع، مقبرة أعيان مدينة الرباط بصفة عامة، فهي مقبرة أسرة فرج بصفة خاصة. ذلك أن عددا لا يستهان به من أفراد هذه الأسرة دفنوا خلال الثلث الأخير من القرن الماضي وبداية هذا القرن في مقبرة الزاوية.

= الهجري». ومن ثم تكون الحوالة قد أمدتنا ليس فقط بتاريخ الوفاة، بل بمكانه كذلك ! وبخصوص إحالة عبد الله الجراري، انظر : «من أعلام الفكر المعاصر بالعدوتين ــ الرباط وسلا»، مطبعة الأمنية 1971/1391، الطبعة I، ج 2، ص. 81.

(79) سطرناه بالاعتماد على الحوالة الحبسية.

(80) هناك بعض الاستثناءات المحدودة وتخص، أساسا، قبور بعض الصبيان والصبيات، حيث لوحظ أن ثمنها كان، إلى حد ما، رمزيا (انظر الجدول رقم 7).

(81) سطرناه بالاعتماد على نفس الحوالة.

(82) انظر الجدولين رقم 7 و8 وكذا الجدول رقم 1، خانة مداخيل القبور.

(83) ص.ص. 28 ــ 34 ــ 73 ــ 79 ــ 85 ــ 91 ــ 94 ــ 98 ــ 102 ــ 106 ــ 110 ــ 122 ــ 128 ــ 131 ــ 136 ــ 137 ــ 143 ــ 155 ــ 164 ــ 170 ــ 180 ــ 192 ــ 213.

جدول رقم 7 : تطور أثمان بيع قبور الزاوية الناصرية بالرباط في القرن 19 وبداية القرن 20

المدة	أغلى قبر	صاحبه	أرخص قبر	صاحبه	ملاحظات
1281هـ/1865م.	20 ريالا	الحاج محمد فرج.			وهو أول قبر يشار إليه في الحوالة.
ما بين بداية 1288 ومتم ربيع الثاني 13/1288 أبريل 1869-19 يونيو 1871.	790 مثقالا (تسعة وسبعون مثقالا)	أخت القائد محمد السويسي.			أدى ثمنه القائد المذكور كما أدى ثمن قبر آخر دفنت فيه حَماتُه بنفس الثمن (وهما مجموع القبور خلال هذه المدة).
خلال النصف الأول من سنة 1304هـ/1887.	2600 مثقالا (مائتان وستون مثقالا).	زوجة عبد السلام التازي.			هو القبر الوحيد خلال المدة.
في مدة أربعة أشهر آخرها متم حجة 14/1310 يوليوز 1893.	3900 مثقالا (ثلاثمائة وتسعون مثقالا)	العربي جسوس.	1950 مثقالا	خديجة بنانية زوجة المقدم عبد الله بناني.	عدد القبور خلال المدة : 4 قبور.
خلال ثمانية عشر شهرا آخرها متم رمضان 15/1313 مارس 1896.	5200 مثقالا (خمسمائة وعشرين مثقالا)	قبران بهذا الثمن : (عبد السلام جسوس ومحمد ملين).	1950 مثقالا	المرأة أم هانيء يامنة.	عدد القبور خلال المدة : 5 قبور.
خلال عشرين شهرا آخرها متم شعبان 2/1317 يناير 1900.	6500 مثقالا (ستمائة وخمسين مثقالا)	عدة قبور.	5200 مثقالا	عدة قبور.	عدد القبور خلال المدة : 11 قبرا.

(تابع)

المدة	أغلى قبر	صاحبه	أرخص قبر	صاحبه	ملاحظات
خلال مدة أربعين شهرا آخرها متم حجة 29/1320 مارس 1903.	7800 مثقالا	عدة قبور بهذا الثمن من بينهم : بنت الحاج عبد الخالق فرج زوجة القباج.	5200 مثقالا	ولد الفقيه علي بن عبد الله الصغير.	عدد القبور خلال المدة : 33 قبرا.
خلال تسعة عشر شهرا آخرها متم حجة 3/1325 فبراير 1908.	16800 مثقالا	زوجة الحاج محمد الباشا.	420 مثقالا	صبي صغير ابن الفقيه أحمد بناني.	عدد القبور خلال المدة : 12 قبرا (وحالة هذا الصبي استثنائية).
خلال عشرين شهرا آخرها متم ذي الحجة 10/1330 دجنبر 1912.	17500 مثقالا = 125 ريالا	5 قبور بهذا الثمن.	10356 مثقالا	عبد الرحمان الرغاي.	عدد القبور خلال المدة : 19 قبرا.
خلال أربعة وعشرين شهرا آخرها حجة 18/1332 نونبر 1914.	350 ريالا	بلفريجة زوجة بنعاشر مرسيل.	100 ريالا	عدة قبور.	عدد القبور خلال المدة : 23 قبرا.
خلال ستة عشر شهرا آخرها متم ربيع (الثاني) 1334/ 5 مارس 1916.	440 ريالا	بناصر غنام.	240 ريالا		عدد القبور خلال المدة : 11 قبرا.
خلال ستة عشر شهراً آخرها متم ربيع (الثاني) متم صفر 1337/ 14 دجنبر 1918.	2000 بسيطة	عدة قبور.	246 بسيطة	قبر ولد صغير.	عدد القبور خلال المدة : 6 قبور (حالة هذا الصبي تشكل حالة استثنائية).
خلال سبعة عشر شهراً آخرها متم صفر 11/1442 أكتوبر 1923.	2000 فرنك	ثلاثة قبور بهذا الثمن.	1980 فرنك	قبران بهذا الثمن.	عدد القبور خلال المدة : 5 قبور.

جدول رقم 8 : موقع مداخيل قبور الزاوية الناصرية بالرباط بالمقارنة مع مداخيل بقية الأملاك ــ بالإضافة إلى النفقات والفاضل ــ خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

السنوات	القبور: عددها	القبور: مداخيلها	مجموع مداخيل الأملاك بما في ذلك مداخيل القبور	النسبة المائوية لمداخيل القبور	مجموع النفقات	الفاضل	ملاحظات
مادخل عن سبعة أشهر آخرها متم رجب 1304هـ/24 مارس 1887م.	1	2600 مثقالا	25973 مثقالا	%10	13134 مثقالا	12839 مثقالا	
ما دخل عن 29 شهرا آخرها متم حجة 1306هـ/27 غشت 1889م.	6	17680 مثقالا	126215 مثقالا	%14	58888 مثقالا	67327 مثقالا	
ما دخل عن سنة آخرها متم حجة 1308هـ/6 غشت 1891م.	2	5850 مثقالا	59458 مثقالا	% 9,83	46939 مثقالا	12519 مثقالا	خطأ في الفاضل الصحيح هو 12525 مثقالا.
ما دخل عن أربعة أشهر آخرها متم حجة 1310هـ/14 يوليوز 1893.	4	12350 مثقالا	33346 مثقالا	%37	15460 مثقالا	17886 مثقالا	
ما دخل عن ثمانية عشر شهراً آخرها متم رمضان 1313هـ/15 مارس 1896.	5	18850 مثقالا	117576 مثقالا	%16,03	73894 مثقالا	43682 مثقالا	
عن أربعة عشر شهرا آخرها متم حجة 1315هـ/21 مايو 1898.	11	53950 مثقالا	134769 مثقالا	%40,03	110046 مثقالا	24723 مثقالا	هذا الفاضل يساوي 190 ريالا و22 فلوس.

(تابع)

السنوات	القبور		مجموع مداخيل الأملاك	النسبة المائوية	مجموع النفقات	الفاضل	ملاحظات
	عددها	مداخيلها	بما في ذلك مداخيل القبور	لمداخيل القبور			
عن مدة عشرين شهرا آخرها متم شعبان 1317هـ/2 يناير 1900.	11	64610 مثقالا	181892 مثقالا	%35,52	147871 مثقالا	34043 مثقالا	خطأ في الفاضل الصحيح هو : 34021 مثقالا.
عن مدة أربعين شهرا آخرها متم حجة 1320 بالنسبة للداخل/29 مارس 1903 وعن تسعة وأربعين شهرا آخرها متم رمضان 1321 بالنسبة للخارج/20 دجنبر 1904.	33	216450 مثقالا	470916 مثقالا	%45,26	417325 مثقالا	53591 مثقالا	هذا الفاضل يساوي 412 ريالا.
عن مدة اثنين وثلاثين شهرا آخرها متم جمادى الأولى 22/1324 يوليوز 1906.	27	199640 مثقالا	448014 مثقالا	%44,56	412263 مثقالا	35751 مثقالا	هذا الفاضل يساوي 255 ريالا.
عن مدة أربعة وعشرين شهرا آخرها متم حجة 1332هـ بالنسبة للداخل/ 18 نونبر 1914، وعن 26 شهرا آخرها متم صفر 1333 بالنسبة للداخل/16 يناير 1915.	23	4381 ريالا	7081 ريالا و18 قرشا	%61,86	4356 ريالا و16 قرشا	2645 ريالا وقرشين	خطأ في الفاضل الصحيح هو : 2725 ريالا وقرشين.
عن مدة 16 شهرا آخرها متم ربيع الثاني 1334 بالنسبة للداخل/5 مارس 1916 وآخرها متم جمادى الثاني 1334 بالنسبة للخارج/3 ماي 1916.	11	3195 ريالا	5568 ريالا و59 أوقية	%57,38	3163 ريالا	2405 ريالا	
عن 16 شهرا آخرها متم صفر 1337/ 14 دجنبر 1918.	6	8465 بسيطة	20641 بسيطة	%41	17011 بسيطة	3630 بسيطة	هذا الفاضل يساوي 725 ريالا.
عن 17 شهرا آخرها متم صفر 11/1442 أكتوبر 1923.	5	7980 فرنك	34122 فرنك و75 سنتيماً	%23,38	32827 فرنك و94 سنتيماً	1294 فرنك و81 سنتيماً	هذا الفاضل يساوي 258 ريالا و16 بليونا.

بقي أن نتساءل : أين كانت تصرف مداخيل هذه الأملاك ؟ وأين كان يذهب الفاضل ؟

3 ـــ أوجه صرف النفقات والفاضل منها

إن أول ما يلزم إثارة الانتباه إليه، بخصوص هذه النقطة، هو ضرورة التمييز بين نوعين من أنواع النفقات : منها ما هو ثابت، ومنها ما هو ظرفي، وكلاهما عرفا تطورات خلال الفترة المدروسة.

أ) النفقات الثابتة

يمكن تصنيف النفقات الثابتة، عموما، إلى ثلاثة أصناف : أولها، أجور القيمين على أمر الزاوية، وهم المقدم(84)، وإمام الصلوات الخمس، وإمام خطبة يوم الجمعة، وراوي الحديث يوم الجمعة، والواعظ، والمؤذن، والحزابون(85)، والقائم بتنظيف الزاوية، والمكلف بإشعال المصابيح الزيتية وتنظيفها (قبل إدخال الكهرباء)، والمكلف بقبض مستفادات الزاوية، ثم انضافت، بعد الحماية، نفقة جديدة، خاصة بأجرة القابض لمداخيل القبور(86).

ومن المعلوم أن أجور هؤلاء القيمين كانت، من وقت لآخر، تعرف بعض الزيادات، تبعا للزيادة التي كانت تقع في أكرية الأملاك. ويمكن القول : إن أجرة الأئمة والمؤذنين والحزابين القائمين على زوايا الرباط ـــ وفي طليعتها الزاوية الناصرية بطبيعة الحال ـــ كانت، قبل توحيد نظام الأجور، جزئيا، بعد فرض الحماية، تفوق أجرة أقرانهم المشتغلين بالمساجد التابعة للأحباس الكبرى. وهذا ما عبرت عنه إحدى رسائل ناظر الأحباس الكبرى سنة 1318هـ/1901م، الذي كتب، في هذا الصدد، إلى السلطان قائلا : «ينهى لشريف علم سيدنا أني من يوم توليت النظر في الأحباس الكبرى بهذه الحضرة الرباطية، والأئمة والمؤذنون والحزّابون يطلبون الزيادة في مشاهرتهم لقلة ما يقبضون في الوقت. فإن الإمام

(84) يشار إليه في الحوالة، تارة، بمصطلح آخر وهو : الناظر.

(85) ومن المعلوم أن قراءة الحزب تتم مرتين في اليوم : بعد صلاة الصبح، وبعد صلاة المغرب.

(86) ص. 156.

إنما يقبض عل إمامته في الصلوات الخمس ستة مثاقيل وخمس أواق، والمؤذن على الأذان بها خمسة مثاقيل، والحزاب بالصباح والمساء ثلاثة مثاقيل، وكثر تشكيهم لأن الأئمة والمؤذنين والحزابين يقبضون أضعاف ذلك بكثير في الزوايا»[87].

وبعد توقيع عقد الحماية، وقع «إصلاح» في نظام الأجور روعي فيه، أساسا، المداخيل الخاصة بكل حبس. وهكذا قسمت الأحباس، على اختلاف أنواعها، إلى خمس درجات بحسب حجم مداخيلها. وعلى هذا الأساس تم تصنيف النظار إلى ثلاث مراتب لكل درجة من الدرجات الخمس، باستثناء الدرجة الأولى التي صنفت إلى خمس مراتب[88]. بعبارة أخرى، تم توحيد أجور الموظفين التابعين للأحباس الكبرى والصغرى، وأجور الموظفين التابعين للزوايا وفق معيار المداخيل التي يدرها كل حبس.

وفي هذا السياق أشارت الحوالة ـــ بصريح العبارة ـــ إلى زيادتين وقعتا في أجور القيمين على أمر الزاوية، تبعا للزيادة التي وقعت في أجور موظفي الأحباس الكبرى. الزيادة الأولى وقعت ابتداء من شهر ربيع الأول 1332هـ/يناير 1914م[89]. والثانية ابتداء من شهر رجب 1336هـ/أبريل 1918م[90].

وقد كانت أجور بعض هؤلاء القيمين مُحددة في نسبة مائوية، تخصم من المداخيل، وهذا الأمر كان يهم شخصين فقط. أحدهما قابض مستفادات أملاك الزاوية، حيث حددت أجرته بـ 12,5% من مداخيل أملاك الزاوية[91]، دون احتساب مداخيل القبور، لأن هذه كان لها قابضها الخاص، وهو الشخص الثاني. وقد حددت أجرته، أولا، بـ 2%، من المداخيل ؛ وذلك ابتداء من يناير 1913[92]، ثم ارتفعت، ابتداء من يناير 1915، إلى 2,5%[93].

(87) مصدر الإحالة 46.

(88) مصدر الإحالة 28، ص.ص. 13 ـــ 15.

(89) ص. 155.

(90) ص. 180.

(91) ص. 156.

(92) نفسها.

(93) ص. 166.

وعلى العموم، إذا استثنينا أجرة مقدم الزاوية، والقابض لمستفادات الأملاك، وجزئيا قابض مداخيل القبور (وهذه مرتبطة بعدد الموتى المدفونين في المقبرة)، فإن بقية الأجور كانت متواضعة، وبالتالي فإن هذا الصنف من النفقات لم يكن يشكل إلا نسبة محدودة من مجموع نفقات الزاوية.

الصنف الثاني من النفقات الثابتة، يرتبط بالصوائر التي كانت تنفق على الزاوية وعلى أملاكها في نفس الآن. وحسب اللازمة التي كانت تتكرر في الحوالة، فالأمر يتعلق بـ «التبييض (أي التجصيص أو التجيير) وشراء الحصر والزيت والتقطير وإصلاح بعضها وضيافة الواردين عليها من المرابطين ــ بأمر من النقيب ــ ومئونة وصفانهم وصائر بغالهم التي ترد معهم وأجر التراويح في رمضان والذكارين في المولد النبوي... وغيرها»[94]. وقد أضيف إليها ضريبة المباني، التي استحدثت سنة 1910[95]، وأداء واجب الكهرباء، الذي أدخل إلى الزاوية ــ بأمر مخزني ــ سنة 1337هـ/1919م[96].

ومن بين كل هذه النفقات، المذكورة أعلاه، التي كانت تعرف ذبذبات قوية، ضيافة الواردين على الزاوية، والإصلاحات، وبالتالي، فدالة هذا الصنف من النفقات غير قارة. فهي تارة في ارتفاع، وتارة أخرى في انخفاض. ومن ثم فإن معدل الإنفاق، هنا، غير ثابت. (انظر مصدر الهامش 73).

الصنف الثالث والأخير من هذه الصوائر يتعلق بالتنافيذ النقدية، وهي الجرايات، أو الرواتب، التي كانت تدفع شهريا لبعض الأشخاص والتي يمكن إدراجها ضمن إحدى الوظائف الاجتماعية للزاوية. إلا أنها لم تظهر إلا في تاريخ متأخر ؛ كما أنها لم تعمر طويلا ؛ زد على ذلك أنها كانت محدودة في نفر محدود، لا يتجاوز عدد أصابع اليد، كلهم كانوا من أسرة النقيب، تماما كما هو الشأن بالنسبة للدار المنفذة.

---

(94) انظر، على سبيل المثال، الصفحات التالية : 136 ــ 145 ــ 155 ــ 165 ــ 171 ــ 181 ــ 192...

(95) ص. 136.

(96) ص. 190.

وكان أول من استفاد من هذه الجراية هو المرابط اليمني بن سعيد الناصري، المشار إليه آنفا أكثر من مرة[97]، وذلك بأمر من السلطان مولاي عبد العزيز الذي أصدر ظهيرا في الموضوع بتاريخ 21 رجب 1322/فاتح أكتوبر 1904م، نص بالحرف على ما يلي : «... نأمر ناظر أحباس الزاوية الناصرية بمحروس ثغر الرباط أن ينفذ للمرابط العدل الطالب اليمني بن سعيد الناصري خمسة ريال في كل شهر من وفر الأحباس المذكورة إعانة له على أداء كراء محل سكناه حيث لم تبق دار تناسبه من دور هذه الأحباس يسكنها كأبناء عمه الذين هناك، وأن يبقى كتابنا الشريف هذا بيده يتمسك به. والسلام»[98].

إذن، فهذه الجراية الشهرية جاءت بهدف تخليص المعني بالأمر من «هم أداء الكراء». لكن، هنا، يمكن أن نطرح السؤال : ماذا وقع في شأن هذه الجراية لما نفذت للمرابط اليمني ــ بعد ثماني سنوات من هذا التاريخ ــ «دار حميرة من غير كراء يلزمه...»[99] ؟

يجوز التخمين، للوهلة الأولى، أنها عرفت توقفا. إلا أن الأمر كان خلاف ذلك تماما. إذ أنه بنفس التاريخ الذي حصل فيه على ظهير تنفيذ «دار حميرة» (وهو 30 يوليوز 1912)، حصل كذلك على ظهير آخر، نص على أن ينفذ له، من وفر أحباس الزاوية، ستة أريلة في كل شهر[100]. وبذلك يكون السلطان الجديد، مولاي يوسف، قد أضاف له ريالا عما كان يقبضه في السابق.

بعد حوالي أربعة أشهر ونصف من هذا التاريخ، وبالضبط ابتداءً من شهر محرم 1331/دجنبر 1912م، حصل على جراية ثانية، وهذه المرة من نائب النقيب (وولده في نفس الوقت)، وهو عبد السلام بن أحمد بن أبي بكر الناصري. وكان مبلغها ريالين في الشهر. إلا أنها كانت مشتركة مع أولاده الطلبة الثلاثة[101].

---

(97) انظر ما سبق ذكره من مصدر الهامش 69 إلى مصدر الهامش 73.

(98) ص. 127 (الحوالة الحبسية).

(99) مصدر الهامش 69.

(100) ص. 142.

(101) ص. 155.

وقبيل هذا التاريخ بقليل ـــ وذلك ابتداء من شهر شوال 1329هـ/أكتوبر 1911م ـــ أعطى نائب النقيب أعلاه أمره لمقدم الزاوية بتنفيذ راتب شهري، مبلغه ثلاث بسيطات، لإحدى شقيقاته، وهي فاطمة بنت أحمد بن أبي بَكر الناصري[102]. وللعلم، فهذه «البنت» كانت مقعدة ؛ وقد ظلت مستفيدة من هذا الراتب إلى تاريخ وفاتها، في شهر شوال 1333هـ/غشت 1915[103]. وبوفاتها ظل المرابط اليمني، إلى جانب أولاده، يتقاضى ما أشير إليه أعلاه، إلى حدود متم شوال 1335هـ/18 غشت 1917[104]. إذ ابتداءً من هذا التاريخ، توقفت الجرايتان معا. وقد لوحظ أن توقفهما تزامن مع بداية إصلاح الدار التي كان يقطنها هو وأولاده، ومع مارافق ذلك من الديون التي تراكمت في ذمته، كما أشير إلى ذلك فيما سبق[105].

صحيح أننا نجد تنافيذ أخرى كانت تمنح، أحيانا، لبعض الأشخاص المقربين من النقيب، إلا أنها لم تكن ثابتة. وبالتالي تجد مكانها في قائمة النوع الثاني من النفقات، أي النفقات الظرفية.

ب) النفقات الظرفية

يمكن تصنيف هذا النوع من الصوائر إلى أربعة أصناف. ولتكن البداية بما انتهينا إليه أعلاه، أي التنافيذ الظرفية.

ومن خاصياتها أنها محدودة من جهة، و لم تظهر إلا في تاريخ متأخر من جهة ثانية (تماما كما هو الشأن بالنسبة للتنافيذ الثابتة). وقد وقفنا على حالتين اثنتين أساسيتين : الحالة الأولى تمت بأمر من السلطان مولاي عبد الحفيظ في 7 ماي 1908، لحساب أحد إخوة النقيب أحمد بن أبي بكر الناصري، كما يتضح من الرسالة التالية : «فيأمرك سيدنا أن تدفع للمرابط سيدي سليمان بن أبي بكر الناصري

---

(102) ص. 142.

(103) ص. 165.

(104) ص. 176.

(105) انظر ملاحظة الهامش 97.

ثلاثمائة ريال إعانة له على لوازم سفره ونفقة عياله وعلى المحبة. والسلام»(106).

أما الحالة الثانية فقد تمت بأمر من النقيب نفسه، في أبريل 1914، لحساب أحد أولاد أساتذته وشيوخه، وهذا نص الأمر : «فإذا ورد عليك ابن شيخنا ولد شيخ المشايخ سيدي الغازي نفعنا الله به وهو سيدي عبد الله الشافعي أكرم ضيافته أربعة أيام، وادفع له مائة ريال، وأقدر قدره غاية وفوق النهاية...»(107).

الصنف الثاني يتعلق بنفقات خاصة بالنقباء، أو بأحد أولادهم من ذوي الامتياز الاستثنائي. وتتمثل إما في أشرية أو في أداء مستحقات بعض الديون للجهات الدائنة.

ومما ورد ذكره من بين تلك الأشرية، شراء جنان لحساب النقيب محمد بن أبي بكر الناصري، سنة 1302هـ/1884-1885م، بخمسة وستين ريالا(108). وفي مناسبة ما، لم نتمكن من تحديد سياقها (وإن كانت توحي بأن لها علاقة بحفلة زفاف)، اشترى مقدم الزاوية دمالج لابن النقيب الحنفي — وهو عبد العزيز — بثمن مبلغه 5434 مثقالا، كما اشترى له رطلا غير ربع رطل من العود الهندي الماوردي مع القنينة التي تجعل فيه بـ 4329 مثقالا (أربعمائة واثنين وثلاثين مثقالا وتسع أواق)، وذلك في الربع الأخير من سنة 1310هـ/1893(109). ولأخذ فكرة عن الموقع الذي احتلته هذه النفقة الأخيرة وحدها، نشير إلى أن مداخيل أملاك الزاوية خلال الأربعة أشهر الأخيرة من سنة 1310 بلغت 20996 مثقالا، في حين بلغت مجموع النفقات الثابتة — خلال نفس المدة —

---

(106) رسالة من الوزير المفضل بن محمد غريط إلى ناظر الزاوية الناصرية بالرباط عبد الله بناني بتاريخ 5 ربيع الثاني 1326هـ/7 ماي 1908، ص. 130. وانظر رسماً عدليا يشهد فيه المعني بالأمر (أي سليمان الناصري) أنه حاز القدر المذكور بصفحة 132. وانظر موقع هذه التنفيذة ضمن قائمة النفقات في صفحة 132.

(107) رسالة من النقيب أحمد بن أبي بكر الناصري إلى المقدم عبد الله بناني بتاريخ 6 ربيع الثاني 1314هـ/2 أبريل 1914، ص. 145. وانظر أيضا رسالة أخرى في صفحة 156.

(108) انظر مصدر الهامش رقم 7.

(109) ص.ص. 89 — 91.

4981 مثقالا(110). وهكذا تكون النسبة المائوية لكل نفقة : 20,61% بالنسبة للعود الهندي الماوردي، و45,15% بالنسبة لمجموع النفقات الثابتة(111).

من بين تلك الأشرية التي تكررت عدة مرات، نجد الزرابي والحنابل(112). ويبدو أن هذا الأمر مرتبط بما كان لمدينة الرباط من شهرة في إنتاج هذا النوع من المنتجات ؛ هذا فضلا عن ألبسة من النوع الذي يناسب مقام النقيب — وبعض زوجاته — من ملف وحرير وقفاطين وسلاهيم وفرجيات(113)، كما لا تنعدم الحالات التي يتم فيها الإنفاق على شراء الكتب، إما للنقيب أو لأحد أبنائه، والتي كانت تنسخ(114).

وفيما يخص أداء مستحقات بعض الديون، أشارت الحوالة، في أول مثال معبر لها، إلى أن مقدم الزاوية الناصرية بأزمور لما باع إحدى الإماء — بثمن مرتفع — للنقيب الحنفي، سنة 1893، دفع له نضيب وبقي نصيب آخر في ذمته (ويبدو أن مداخيل فرع الزاوية بأزمور كانت عاجزة عن سد هذا الدين). وهذا ما جعل النقيب يتجه إلى مقدم الزاوية بالرباط، عبد الله بناني، موجها إليه الأمر التالي : «وبعد فيرد عليك مقدمنا بأزمور الشريف الأبرك السيد عبد القادر الزموري وبيده رسم مختوم بطابعنا فيه ثمن أمة بقي له فيه علينا من ثمن أمة مائة ريال وستون ريالا، فادفعها له مما توفر تحت يدك من وفر الأحباس شيئا فشيئا إلى أن يستوفي جميع ذلك العدد». ثم تضيف الرسالة موضحة : «ومادفعته قيده بظهر كتابنا وبظهر الرسم الذي بيده مختوما عليه بطابعنا. وعند تمام العدد المذكور حُزْ منه كتابنا هذا والرسم المختوم عليه بطابعنا»(115).

---

(110) ص.ص. 90 — 91.

(111) وللإيضاح نشير إلى أن مداخيل الأملاك المشار إليها أعلاه لا تضم مداخيل القبور (انظر الجدول رقم 8 حيث أشير إلى ذلك).

(112) انظر على سبيل المثال ص.ص. 115 — 123 — 158.

(113) ص. 158.

(114) ص. 100.

(115) بتاريخ 22 صفر 1311/9 شتنبر 1893، ص. 92 ؛ وانظر أمثلة أخرى بصفحات 83 — 96 و 101 و 116 و 117 و 123.

وفي بعض الحالات، لما يكون الدين المتخلف في ذمة النقيب مرتفعا، نتيجة شراء بضائع باهظة الثمن، تأخذ المسألة، إذاك، صبغة استعجالية، ويكون أداء هذا الدين من أولى الأوليات التي يلزم المقدم الاهتمام بها قبل سواها من جميع النفقات. وفي هذا الصدد كتب النقيب أعلاه، مرة، إلى نفس المقدم قائلا : «... ونعلمك أنا نفذنا في كتابنا هذا الآتي بيد حامله محبنا التاجر الأبر السيد أحمد بن محمد العلج الرباطي أن تدفع له من وفر مستفادات الزاوية جميع أربعمائة ريال الباقية له علينا وادفعها له شيئا فشيئا تقاضيا حتى يستوفيها بلا مماطلة ولا توان ولا إهمال حتى تستوفي له العدة المذكورة. وإذا استوفيتها فحسبك، وأعلمنا باستيفائها له. وأوصيك ثم أوصيك أن لا تدفع لأحد شيئا قبل استيفائها له إلا ما كان من مئونة رقاص مارٍّ بِك فلا بأس»، وكالعادة، تضيف الرسالة اللازمة التقليدية : «وما دفعته قيده على ظهر هذا الكتاب وبعد تمام العدة حزه لعندك. والسلام»(116).

الصنف الثالث كان يتجه إلى تقديم يد المساعدة إلى بعض فروع الزاوية بمناسبة إصلاح ما وعجزها عن تحمل نفقاته، بل وأحيانا مساعدة الزاوية الأم نفسها.

هكذا، قدمت الزاوية، في شعبان 1280هـ/يناير 1864، خمسمائة مثقال لإصلاح فرع الزاوية بتطوان(117)، وثلاثمائة ريال لإصلاح فرع زاوية مراكش «مما وقع في جدرانها وشقفها من التَّلاشي»، في يناير 1903(118)، وثلاثمائة ريال أيضا «للزاوية الكبيرة بتمغروت»، في شتنبر 1911(119).

---

(116) بتاريخ فاتح جمادى الأولى 27/1318 شتنبر 1900، ص. 115.

(117) ص. 26.

(118) انظر رسالة في الموضوع أرسلها النقيب الحنفي بن محمد بن أبي بكر الناصري إلى المقدم عبد الله بناني بتاريخ 30 رمضان 30/1320 دجنبر 1902، ص. 118.

(119) انظر رسما عدليا في الموضوع بتاريخ 26 رمضان 20/1329 شتنبر 1911 بصفحة 137. ويشير هذا الرسم إلى أن ابن النقيب ووكيله في نفس الوقت وهو عبد السلام بن أحمد ابن أبي بكر الناصري، حاز هذا المبلغ «بقصد أن يوجهها إلى موكله والده النقيب المذكور لاحتياج الزاوية الكبيرة بتمغروت إليها، وأذن له في اقتطاعها أيضا مما يفضل من مستفاد أوقاف الزاوية وما يدخل من ثمن القبور». ومعنى هذا أن مقدم الزاوية عبد الله بناني — وقد كان تاجرا — أقرض هذا المبلغ للزاوية الأم من ماله الخاص، باعتبار أن الزاوية الفرع لم تكن تتوفر على فاضل. وهذه الحالة تكررت كثيرا.

وكل هذه المساعدات قدمت قبل فترة الحماية ؛ أما خلالها، فقد وقفنا على مساعدة واحدة، وجهت، سنة 1918، للفرع الموجود بطنجة، وكان مبلغها ألفي بسيطة. إلا أن هذه المساعدة وجهت، هذه المرة ـــ وهذا جديد ـــ، «على وجه السلف»(120).

نصل، بعد كل هذا، إلى الصنف الرابع والأخير من أصناف هذه النفقات الظرفية، والمتمثل في شراء وبناء أملاك جديدة لحساب الزاوية نفسها. وفي الواقع، لقد سبقت الإشارة ـــ عرضة ـــ إلى هذه النقطة، لما قمنا بتسطير جدولين : أحدهما خاص بالأبنية (الجدول رقم 2) والآخر بالأشرية (الجدول رقم 3)، حددنا فيهما تاريخ كل بناء أو شراء، وكذا ثمن الشراء أو تكلفة البناء. وبخصوص الفراغ الملاحظ في خانة هذه الأخيرة، فمرد ذلك يعود إلى نوع المعلومات الواردة في الحوالة نفسها : فتلك التكاليف كانت ترد مندمجة ضمن صوائر أخرى. هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية، إذا سبق أن سجلنا هزالة ما اشترته أو بنته الزاوية عل امتداد إحدى وسبعين سنة، فذلك راجع ليس فقط ـــ كما هو واضح الأمر الآن ـــ إلى كثرة هذه الصوائر فحسب، بل يجب أن نضيف إلى ذلك أن الفاضل نفسه، بعد خصم كل هذه النفقات المذكورة، لم يكن يستثمر في تنمية أملاك الزاوية. والحالة هاته، نتساءل : أين كان يتجه هذا الفاضل ؟

جـ) الفاضل من النفقات

إن الفاضل من كل هذه النفقات كان، ببساطة، يوجه إلى النقيب. وكان النقباء يفوضون أمر جمعه إلى أحد وكلائهم. ولأخذ فكرة مباشرة عن هؤلاء الوكلاء ـــ وكذا رسم التوكيل نفسه ـــ نورد الرسم التالي، كنموذج من بين نماذج أخرى كثيرة : «الحمد لله وكل الولي الصالح سيدي الحنفي بن محمد أبي بكر بن علي يوسف الناصري ووكيله ونائبه الفقيه العلامة الأديب الفهامة السيد الحبيب بن المداني التمجروتي على محاسبة مقدمي أحباس الزاوية الكبرى بتمجروت عمرها الله بدوام ذكره بالأمصار والثغور مقدمي الصويرة وآسفي ومقدمي الثغور الزموري

---

(120) ص. 181.

والبيضاوي والجديدة ورباط الفتح وسلا والعرائش وطنجة وتطوان ومقدم شفشاون ومكناس وفاس محاسبة شرعية، وعلى حوز ما توفر للزاوية المذكورة في يد كل مقدم منهم توكيلا صحيحا تاما لا يُخِلُّ بفصل من فصوله من إقرار وإنكار وخصام وصلح إن ظهر وجهه ويمين ما لم يصرح بعزله وقبل المتوكل ذلك...»(121).

وإذن، فمهمة هؤلاء الوكلاء هي التطواف على مجموع فروع الزاوية، وبالضبط الفروع المنصوص عليها في رسم التوكيل(122)، وإجراء الحساب مع مقدميها حول مجموع المداخيل التي تجمعت لديهم بعد حذف الصوائر(123)، ابتداء من تاريخ آخر محاسبة أجريت معهم إلى تاريخ المحاسبة الجديدة، ثم حيازتها منهم، برسم عدلي بطبيعة الحال.

ومن ثم يتضح أنه لم يكن هناك تاريخ مضبوط ومحدد لإجراء الحساب مع مقدمي الزوايا، وهذا بالضبط ما يفسر ذلك التباين الزمني الموجود مابين مدة وأخرى (انظر الجدولين رقم 1 و8). إلا أن الملاحظ هو أن إجراء الحساب وحيازة

---

(121) بتاريخ 3 رجب 1321هـ/25 شتنبر 1903، ص. 119 (وهو بتوقيع عدلين وإعلام قاضي ردانة به، وهو الحاج علي بن الحاج).

(122) أثار انتباهنا بخصوص أسماء الفروع المذكورة أعلاه، غياب فرع الزاوية بمدينة مراكش. ويبدو أن سبب ذلك راجع إلى أن النقيب الحنفي كان مقيما بهذه المدينة، وذلك ابتداء من سنة 1900/1318. انظر رسالة في الموضوع بصفحة 115 (من الحوالة).

(123) كانت الزاوية تتوفر على دفاتر، أو كنانيش، تسجل فيها المداخيل والمصاريف يوميا، ثم بعد ذلك شهريا. وبوصول الوكلاء لإجراء الحساب وحيازة الفاضل يتم الاعتماد على ما هو مفصل في تلك الكنانيش، ويلخص في كناش خاص، وهذا هو الأصل في هذه الحوالة التي اعتمدناها في هذه الدراسة. وقد أضيف إليها، من باب التوثيق، نسخ المراسلات الرسمية التي كانت ترد على الزاوية، سواء من الزاوية الأم، أو المخزن.
هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية نشير إلى أن بعض الوكلاء.. أثناء مراجعتهم للعمليات الحسابية، كانوا يكتشفون بعض الأخطاء في عمليات الطرح أو الجمع، حيث كانوا يقومون بتصحيحها، ويتم ذكر ذلك في الحوالة (انظر على سبيل المثال، ص. 86، وص. 100). إلا أن الحوالة، مع ذلك، لا تخلو من أخطاء في هذا الجانب. وقد حاولنا تصحيحها، في حدود ما وظفناه من إحصائيات، مع الإشارة إلى ذلك في إبانه (انظر ملاحظات الجدول رقم 1 و8).

الفاضل كانا يتمان عموما على فترات طويلة نسبيا، ماعدا حالات معينة، وهي قليلة، كوفاة أو عزل المقدم السابق، أو بلوغ أخبار للنقيب ــ من المقدم نفسه ــ تفيد أنه قد تجمع لديه وفر ما.

وفي الواقع، فإن إثارة موضوع الوكلاء يحيلنا إلى عنصر آخر، وهو علاقة الزاوية الأم بالفرع، وهذا ما سيكون موضوع دراسة أخرى.